



مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R . C . D

23

انتفاضة تشرين

بين تغيير الواقع السياسي وضمان الحق في الإعمار
وتحسين الخدمات



تأليف

الدكتور باسم محمد حبيب



انتفاضة تشرين بين تغيير الواقع السياسي وضمان الحق في الإعمار وتحسين الخدمات

تأليف
الدكتور باسم محمد حبيب

آيار (مايو) 2022

انتفاضة تشرين بين تغيير الواقع السياسي وضمان الحق في الإعمار وتحسين الخدمات

تأليف

الدكتور باسم محمد حبيب

الطبعة الأولى 2022 م

القياس: 21×14.5

عدد الصفحات: 66

رقم الإيداع (1852) لسنة 2022

ISBN: 978-9922-675-41-1

نشر وتوزيع

مركز الرافدين للحوار RCD



جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوار RCD
لا يجوز النسخ أو إعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز



ص. ب. 262



009647826222246



info@alrafidaincenter.com



www.alrafidaincenter.com



مجموعة النشر: شبكة العنقود
حي الحوار - بغداد شارع الإمامين

المحتويات

الصفحة	الموضوع
7	نبذة عن مركز الرافدين للحوار
13	المقدمة
16	اسباب اندلاع انتفاضة تشرين
25	مطالب انتفاضة تشرين
32	عام من التظاهرات
43	أسباب تراجع وتيرة التظاهرات
53	ماذا حققت انتفاضة تشرين؟
61	الخاتمة
63	ملاحق صور

نبذة عن مركز الرافدين للحوار

يُعدُّ مركزُ الرافدين للحوار من المراكز النوعية في العراق التي تجمعُ على منبرها النخب السياسية والاقتصادية والأكاديمية الناشطة في توجيه الرؤى والمؤثرة في صناعة القرار والرأي العام. فهو مركز فكري مستقل (THINK TANK)، يعمل على تشجيع الحوارات في الشؤون السياسيّة والثقافية والاقتصادية بين النخب العراقية؛ بهدف تعزيز التجربة الديمقراطية، وتحقيق السِّلْم المجتمعي، ومساعدة مؤسسات الدولة في تطوير ذاتها، من خلال تقديم الخبرات والرؤى الإستراتيجية؛ لذا يمثل المركز صالوناً للحوار يتّسم بالموضوعية والحياد ويوظف مخرجاته للضغط على صنّاع القرار وتوجيه الرأي العام نحو بناء دولة المؤسسات، في إطار النظام الديمقراطي، وسيادة القانون، واحترام حقوق الانسان.

تأسس المركز في الاول من شباط (فبراير) 2014 في مدينة النجف الأشرف على شكل مجموعة افتراضية في الفضاء الالكتروني تضم عدداً محدوداً من السياسيين والأكاديميين والمثقفين، وقد تطورت الفكرة لاحقاً، ليتم إكسابها الصفة القانونية عن طريق تسجيل المركز في دائرة المنظمات غير الحكومية NGO التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي.

يضم "مركز الرافدين للحوار" اليوم في جنباته الحوارية أكثر من سبعمائة عضو عراقي من التوجهات السياسية والاختصاصات الأكاديمية والمذاهب الدينية كافة، إذ يمكن تشبيهه بـ "عراق مصغر" اتفق فيه الجميع على اعتماد الحوار ركيزة أساسية لمواجهة المشاكل، وإنتاج حلول استراتيجية، تتناغم ورؤية المركز في بناء الوطن المزدهر. كما يعمل في أقسام المركز الإدارية 30 موظفاً من مختلف الاختصاصات.

وقد استطاع المركز خلال مدة وجيزة تحقيق مجموعة من الإنجازات عبر تسخير الطاقات المختلفة وتوظيف مخرجاتها لصالح القضية العراقية، مستفيداً بذلك من التقنيات الحديثة في التواصل

الالكتروني مع النخب في مركز القرار ومتجاوزا حواجز الجغرافيا والزمن والضرورات الأمنية، التي لربما تعيق الحوار المباشر. لم يكتفِ المركز بالتواصل الالكتروني، بل أقام مجموعة من النشاطات على أرض الواقع شملت عدداً من الندوات والمؤتمرات وورش العمل والجلسات الحوارية التخصصية وفي مجالات متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر: تطوير القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية، إنضاج مشاريع المصالحة الوطنية والتسوية بين الفرقاء والتوسط في الأزمات بين حكومتي المركز والإقليم، تحسين القطاعات الخدمية والتخلص من البيروقراطية الإدارية والروتين، تحقيق الأمن المائي والغذائي، إضافة إلى استقراء العديد من الملفات الشائكة كالدهون والبتروول والعلاقات الخارجية والحشد الشعبي والمنافذ الحدودية والاستثمار والرعاية الاجتماعية وغيرها.

فيما يعد ملتقى الرافدين للحوار معلماً بارزاً ضمن أنشطة المركز والذي يعد الأول من نوعه في العراق، والأكثر سعة وتنظيماً، ويهدف الى اثراء الحوار بين صناع القرار في القضايا التي تهم البلد، وتعزيز النقاشات بشأنها، وتبادل الخبرات مع الخبراء والأكاديميين.

رؤية المركز

المركز هو المحطة التي تتلاقح عندها آراء النخب وصناع القرار بجميع أطيافها السياسية والدينية والقومية، وبما يوفر من بيئة حوارية إيجابية تُحسّن إيجاد الفضاءات المشتركة بين تلك الآراء، وتسهم في بناء بلدٍ مزدهر.

رسالة المركز

تشجيع وتنمية الحوارات الموضوعية والجادة بين النخب العراقية وصناع القرار بما يعزز التجربة الديمقراطية، ويحقق السلم المجتمعي، والتنمية المستدامة في العراق.

أهداف المركز

- يسعى المركز الى تحقيق جملة من الاهداف منها:
- تحقيق السلم الاجتماعي والعمل على ادامته، عن طريق تشجيع الحوار البناء والتبادل الفكري بين النخب العراقية، ضمن قواعد واطر وطنية شاملة.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية الوطنية في المجتمع، عن طريق صناعة رأي عام باتجاه ادامة التجربة الديمقراطية، والحفاظ على علاقة متوازنة، وثقة متبادلة بين النخب من جهة، وبين اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى.
- مساعدة مؤسسات الدولة وهيئاتها في وضع حلول للمشكلات التي تواجه عملها، من خلال تقديم الدراسات والاستشارات والرؤى الاستراتيجية من قبل باحثين متخصصين.
- توسيع قاعدة المشتركات بين الكيانات السياسية والاجتماعية، عن طريق توفير بيئة حوارية محايدة وموضوعية، توجه الحوار بما يصب في الصالح العام للوطن والمواطن.

الوسائل

- من أجل تحقيق أهداف المركز فإنّه يتوسل الوسائل الآتية:
 - إقامة المؤتمرات والندوات والملتقيات التخصصية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوفير التغطية الإعلامية المناسبة لها ومتابعة مخرجاتها.
 - إصدار الكتب المؤلفة والمترجمة والمجلات والصحف والمنشورات والبحوث باللغة العربية او باللغات الأخرى، ونشرها ورقياً، أو إلكترونياً.
 - عقدُ اتفاقاتٍ وشراكاتٍ للتعاون وتوقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات والمنظمات والمراكز المحلية والدولية التي تحملُ توجهاتٍ وأهدافاً تشترك مع توجهات المركز.
 - عقد اتفاقيات مع الجامعات والكليات رفيعة المستوى في العراق وخارجه؛ لإقامة فعاليات علمية مشتركة تسهم في تحقيق اهداف المركز.
 - إنشاءً دوائر البحوث والدراسات العلمية والفكرية والثقافية، وتشكيل اللجان المتخصصة الدائمة او المؤقتة، التي تعزز حركة البحث العلمي بما يسهم في تحقيق أهداف المركز في القضايا التي تخص العراق ومنطقة الشرق الأوسط.
 - عقد حلقات الحوار والتفاهم بين المختلفين، سواء أكان اختلافهم إثنية أم عرقياً أم سياسياً؛ لتطوير آليات فهم الآخر كمقدمة لاكتشاف المشتركات الوطنية، وجعلها قاعدة الانطلاق في حوار بناء خلاق لتحقيق الاندماج الاجتماعي.



انتفاضة تشرين بين تغيير الواقع السياسي وضمان الحق في الإعمار وتحسين الخدمات

تأليف
الدكتور باسم محمد حبيب

آيار (مايو) 2022

المقدمة

تعدُّ انتفاضة تشرين الأول (أكتوبر) 2019^(*) من أهم الانتفاضات التي شهدتها العراق في العصر الحديث، ليس للمشاركة الجماهيرية الواسعة فيها وطول مدتها وامتدادها في تسع محافظات عراقية فحسب، بل ولنتائجها المهمة والكبيرة أيضاً، إذ حققت الانتفاضة نتائج مهمة بعضها تحقق فعلاً كإجبار حكومة السيد عادل عبد المهدي على الاستقالة، ودفع مجلس النواب العراقي لإصدار قانون جديد للانتخابات، وتشكيل مفوضية جديدة للانتخابات من المستقلين لتدير وتشرف على الانتخابات، وبعضها الآخر يمكن القول أنها باتت متحققة بحكم الواقع، إذ اضطرت الحكومة إلى القبول بمشاركة قوى منبثقة من انتفاضة تشرين في الانتخابات التشريعية التي قامت الحكومة الجديدة التي شكّلها السيد مصطفى الكاظمي بتقديمها إلى العاشر من تشرين أول (أكتوبر) 2021، مما أفضى إلى دخول قوى جديدة إلى الساحة السياسية التي بقيت، وعلى مدى سنوات عدة، مقتصرة على القوى التي تصدرت المشهد منذ الأيام الأولى لعملية تغيير النظام في العراق عام 2003، وهي قوى حزبية تتزعمها شخصيات دينية وعشائرية وأصحاب رؤوس أموال وعوائل متنفذة وغيرها.

(*) اختلفت التسميات التي تُطلق على المظاهرات التي اندلعت في تشرين الأول (أكتوبر) من العام 2019 في بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية في العراق، فالبعض أطلق عليها "ثورة"، والبعض الآخر أطلق عليها "انتفاضة"، ويشاء البعض تسميتها بـ"الحراك". ونذهب، كمحرّرين لهذه الدراسة، إلى أن المفردة المناسبة هي مفردة "حراك"، لتوافقها مع المعايير التي تطرحها الأدبيات السياسية والتي تنطبق على "انتفاضة تشرين". أما المفردة التي سيتم اعتمادها في صفحات هذه الدراسة، والتي اختار المؤلف أن يستعملها، فهي (انتفاضة تشرين). (المُحرر).

لكن أهم النتائج التي حققتها انتفاضة تشرين، تمثلت في شعور القوى السياسية بأن استمرار نفوذها وبقائها في السلطة ليس بالأمر المضمون، وأن من الضروري تبني خطاب يسائر خطاب تشرين لكسب الشارع، لا سيما شريحة الشباب، العمود الفقري للانتفاضة، فضلاً عن محاولة التنصّل عن الأخطاء التي شهدتها العراق في المدة الماضية، وتحميل الأمريكان وأطراف أخرى مسؤوليتها.

ونظراً لأهمية هذه الانتفاضة وتأثيرها الكبير في مسارات الأحداث في البلاد، ومن أجل تسليط الضوء على بعض جوانبها المهمة، قمنا بوضع هذه الدراسة، وقسمناها على خمسة محاور. عرضنا في **المحور الأول** أهم أسباب قيام انتفاضة تشرين، إذ أن هذا الحدث التاريخي مثله مثل أي حدث آخر، كان نابعاً من أسباب أدت إليها ونتائج ترتبت عليها، وسنحاول إظهار أهم هذه الأسباب انطلاقاً من دراستنا لهذا الحدث.

أما **المحور الثاني**، فقد جرى فيه التركيز على أهم المطالب التي قدّمها المتظاهرون أثناء التظاهرات، سواء أكانت المطالب السياسية، أم تلك الخاصة بفئة معينة أو بجانب معين، أم بمطلب ضمّان الحق في الإعمار والخدمات الذي نعتقد بأنه من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام هذه الانتفاضة. في **المحور الثالث**، جرى فيه عرض ما حصل في العام الأول من التظاهرات، وهي المدة الزمنية التي استمرت فيها التظاهرات من دون انقطاع في كثير من المحافظات الوسطى والجنوبية، وبلغت ذروتها، وحازت على اهتمام محلي ودولي. أما **المحور الرابع**، فقد جرى فيه التركيز على أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع وتيرة التظاهرات بعد أن بلغت ذروتها بمشاركة قطاعات واسعة من الشعب. وتم في **المحور الخامس** والأخير، تلخيص أهم ما حققته انتفاضة تشرين؛ فما حققته هذه الانتفاضة لا يقتصر على ما نُقِّد من مطالبها فقط، بل ما أنتجه حراكها من معاني وطنية وانسانية أيضاً.

لقد واجهنا عدة صعوبات في عملية جمع المعلومات عن انتفاضة تشرين منها: قلة الكتب والدراسات التي جرى فيها تناول الانتفاضة؛ وذلك لأن الأحداث الرئيسية في الانتفاضة لم تنته إلا قبل مدة قصيرة، أما التظاهرات برمتها فلم تنته تماماً حتى الآن، إذ مازالت بعض المحافظات تشهدا من حين لآخر، لاسيما محافظة ذي قار. أما الصعوبة الثانية فتتمثل في تناقض بعض المعلومات الصحفية والتقارير الإخبارية وعدم دقتها، وهو أمر تطلب منا الاطلاع على أكثر من خبر أو تقرير لكي نصل إلى المعلومة التي نعتقد بأنها صحيحة، أما صعوبة الإحاطة بكل الأحداث التي شهدتها التظاهرات، فيمكن القول أن ذلك مثل مشكلة كبيرة لنا، لأننا بسببها استطعنا استيعاب أكثر جوانب الانتفاضة أو أحداثها الرئيسية وليس جميعها، ومن ثم ليس لنا إلا أن نتأمل أن يتجاوز الكتاب والباحثون هذه الصعوبات في المستقبل، عندما يتم الكشف عن معلومات جديدة.

أسباب اندلاع انتفاضة تشرين

الأسباب التي أدت إلى اندلاع الانتفاضة كثيرة جداً، يأتي في مقدمتها تفشي الفساد الذي تجاوزت معدلاته أرقاماً قياسية على المستوى العالمي، فيما قُدرت الأموال التي جرى نهبها وتهريبها إلى خارج العراق بمئات المليارات من الدولارات⁽¹⁾. فضلاً عن تعثر عمليات الإعمار وسوء الخدمات، إذ بلغت أعداد المشاريع المتلكئة والوهمية بحسب الإحصاءات الرسمية بحدود 6000 مشروع ما بين وهمي ومتملك⁽²⁾. فيما قدّر السيد عادل عبد المهدي، في تصريح له عندما كان وزيراً للنفط في حكومة المالكي الثانية، الأموال التي بددها الفساد بما يقارب 425 مليار دولار من مجموع ميزانيات العراق التي بلغت إلى ذلك العام حدود 850 مليار دولار، أي نصف أموال ميزانيات العراق تقريباً⁽³⁾. أما لجنة النزاهة البرلمانية، فقد قدرت الأموال التي تم تهريبها إلى خارج العراق

(1) ذكر عضو المجلس الأعلى لمكافحة الفساد الذي شكله عادل عبد المهدي سعيد ياسين موسى: أن مقدار المبالغ المنهوبة من عام 2006 ولغاية 2020 بلغت 360 مليار دولار، موقع شبكة العين الاخبارية، 9 آب 2020. على الرابط:

<https://al-ain.com/article/theft-360-billion-dollars-budget-iraq-during>

(2) أحمد هادي، 20 قصة فساد.. كيف ضاعت 500 مليار دولار في العراق؟، موقع عراق ULTRA، 9 شباط 2019. على الرابط: <https://n9.cl/fug8y>

(3) عادل عبد المهدي وزير النفط العراقي، تصريح لموقع إيلاف الإلكتروني، نقلاً عن موقع أمان، 17 آب 2015 على الرابط:

<https://www.aman-palestine.org/media-center/2920.html>

بحدود 350 مليار دولار⁽⁴⁾. فضلاً عن النهب الحاصل والواسع للأموال التي تم صرفها على قطاع الكهرباء، والتي قُدِّر مجموعها بحدود 40 مليار دولار حتى عام 2019، مع استمرار النقص الكبير في إمدادات الطاقة الكهربائية⁽⁵⁾.

أما قطاع التربية فيكفي أن نشير إلى وجود أكثر من 1500 مدرسة لا تصلح للعمل كمدرسة، وما يزيد على ألفي مدرسة تفتقر إلى المياه الصالحة للشرب، فضلاً عن المدارس الخالية من دورات المياه التي تجاوزت 3000 مدرسة، مع وجود ما يزيد على 500 مدرسة كرفانية والعشرات من المدارس التي بنيت على شكل صرائف، سواء تلك التي بُنيت من الطين أم من القصب أو سيقان الأشجار، فيما بلغت أعداد المدارس التي تعتمد نظامي الدوام المزدوج والثلاثي ما يقارب 8000 مدرسة، أي بحدود 80 % من مدارس البلاد⁽⁶⁾.

والأمر ذاته يصح على قطاع الصحة الذي لا يزيد التمويل المخصص له من الميزانية العامة عن 1%، وهي نسبة متدنية جداً مقارنة بدول المنطقة الأخرى، الأمر الذي تسبب بنقص كبير في أعداد المستشفيات والمراكز الصحية، إذ نجد أن أعداد المراكز الصحية هي 2765 مركزاً صحياً، نصفها تقريباً مراكز ثانوية، ومن

⁽⁴⁾ ما مصير 350 مليار دولار التي هربت من العراق طيلة 17 عاماً؟، تقرير صحفي، فرانس 24، نشر في 13 آذار 2021. على الرابط:

<https://n9.cl/vua8w>

⁽⁵⁾ الكهرباء في العراق.. أزمة بلا حل أمام حكومة عادل عبد المهدي، تقرير صحفي، الخليج أونلاين، 18 شباط 2019. متوفر على الرابط:

<https://n9.cl/o230n>

⁽⁶⁾ شذى الجنابي، حملة لإنقاذ الواقع التربوي، تقرير صحفي، جريدة الصباح، العدد (4733) في 1 شباط (فبراير) 2019.

ثم فإن البلاد بحاجة إلى أكثر من 3000 مركزاً صحياً لكي تغطي حاجة السكان، في حين لا يوجد إلا 281 مستشفى، وهو عدد صغير جداً مقارنة بعدد السكان الكبير للبلد، لكن الأمر الأكثر سوءاً هو أن جزءاً كبيراً من هذه المستشفيات والمراكز الصحية تفتقر إلى الأجهزة والوسائل الصحية الكافية، أما الأدوية المقررة للتداول في العراق فتبين التقارير وجود نقص فادح فيها، إذ لا تزيد نسبة ما يتوافر من الأدوية الأساسية في عام 2018 عن 12%⁽⁷⁾؛ لذا لا غرابة في أن يواجه مرضى الحالات الحرجة خطر الموت على الرغم من إيصالهم إلى ردهات الطوارئ في المستشفيات والمراكز الصحية لعدم وجود الأدوية المنقذة للحياة والأجهزة الطبية التشخيصية والعلاجية التي يحتاجها المرضى. ونظراً لسوء ما يقدم من خدمات طبية في العراق فقد أضر كثير من المرضى إلى التوجه إلى العلاج خارج العراق لاسيما في الهند التي باتت في مقدمة الدول المستقبلية للمرضى العراقيين، فضلاً عن دول الجوار العراقي كإيران والأردن وتركيا ولبنان⁽⁸⁾.

أما البنية التحتية من طرق وجسور وخدمات بلدية فلم تتغير كثيراً عما كانت عليه قبل عام 2003 في كثير من المحافظات العراقية، لا سيما في المحافظات الجنوبية، حيث بقيت الكثير من الطرق تعاني من وجود الحفر والمطبات، ولم تزد أعداد الجسور كثيراً عن أعدادها السابقة على الرغم من الحاجة الماسة لإضافة

(7) كاظم المقدادي، الوضع الصحي: المشكلات والحلول الآتية.. في تقرير هام لوزير الصحة (2-3)، موقع صوت العراق، 20 آب 2019. متوفر على الرابط:

<https://n9.cl/w1i6f>

(8) عصام حاكم، استطلاع رأي: علاج المرضى العراقيين في الخارج حقيقة أم وهم طبي، تحقيق منشور في شبكة النبا المعلوماتية. على الرابط:

<https://m.annabaa.org/arabic/referenceshirazi/12215>

جسور جديدة. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الخدمات البلدية من تخطيط ونظافة وتوزيع قنوات الصرف الصحي في المدن، إذ لم تجر تحسينات بالمستوى المرجو أو تطوير وإعادة تأهيل، ما جعل المدن العراقية تعاني من الأزمات والمشاكل الصحية الأخرى كالروائح والأبخرة وغيرها⁽⁹⁾.

لم يكن التعليم العالي بأفضل حال من سواه من المجالات الأخرى، فقد عانى هو الآخر من مشاكل أبرزها التوسعة غير المنضبطة أو المتلازمة مع حاجات الواقع العراقي، فأنشأت جامعات ومعاهد تفتقر إلى أبسط مقومات التعليم الجامعي من توافر البنيات المناسبة والكادر التدريسي المتخصص والوسائل التعليمية المطلوبة والمناهج الدراسية المتطورة، ولم يقتصر التوسيع على الجامعات والمعاهد الحكومية بل شمل أيضاً الجامعات والمعاهد الأهلية، فباتت في كل محافظة عدة جامعات ومعاهد لا بل وصل الأمر إلى وجودها حتى في الأقضية والنواحي وكل ذلك لأهداف ربحية بحتة، ما أدى إلى تخريج أعداد كبيرة من الخريجين من أشباه الأميين وغير المؤهلين للعمل في المجالات ذات الصلة باختصاصاتهم⁽¹⁰⁾. كما جرى فتح قنوات الدراسة في الخارج من دون وضع ضوابط تضمن عدم التزوير أو عدم الحصول على شهادات من دون دراسة، ولم تقتصر التوسعة العشوائية على أقسام الدراسات الأولية بل شملت أيضاً أقسام الدراسات العليا

(9) زهير الفتلاوي، الموت بسبب الطرق والجسور والمليارات تحرق في مديرية المرور، مقال منشور في صوت العراق في 25 تموز (يوليو) 2021. على الرابط:

<https://n9.cl/kj620>

(10) أسماعيل الدليمي، التعليم في العراق إلى أين؟ (نظرة اقتصادية)، مقالة منشورة في المنتدى العراقي للنخب والكفاءات بتاريخ 20 نيسان (أبريل) 2021. على

الرابط: <https://n9.cl/4uuw6>

المختلفة، وقد وصل الأمر إلى حد قبول الراسبين في الامتحانات التأهيلية أو الحاصلين على درجات متدنية من بينها درجة (صفر)⁽¹¹⁾.

ونتيجة لهذه السياسات الخاطئة باتت أعداد الخريجين أكبر بكثير مما يمكن للدولة استيعابه في مؤسساتها ودوائرها، فظهرت لدينا مشكلة الخريجين أو أصحاب الشهادات العليا الذي لا يمتلكون عملاً والذين يتوجب على الدولة توفير عمل لهم؛ لأنه من غير العدل أن يتم إغرائهم بالدراسة ومن ثم تركهم من دون عمل بعد تخرجهم منها، بعد أن بذلوا جهوداً كبيرة ودفعوا أموالاً طائلة سواء للجامعات والمعاهد التي درسوا فيها أو لمتطلبات الدراسة نفسها من سكن ونقل وشراء مصادر.. الخ.

أما معدلات الفقر في البلاد، فتشير التقارير إلى أنها كبيرة على الرغم من الإيرادات الضخمة التي تحصلت عليها الحكومة العراقية من بيعها للنفط في المدة 2005-2019، إذ يلاحظ وجود تباين كبير في معدلات الفقر بين المحافظات العراقية وبحسب ما موضح في الجدول التالي.

⁽¹¹⁾ معلومة قدمها لي صديق يدرس في إحدى الجامعات العراقية.

جدول (1): معدلات الفقر في العراق في عام 2018

المحافظة	نسبة الفقر
السليمانية	4.5%
أربيل	6.7%
كركوك	7.6%
دهوك	8.5%
بغداد	10%
بابل	11%
كربلاء	12%
النجف	12%
البصرة	16%
الأنبار	17%
صلاح الدين	18%
واسط	19%
ديالى	22.5%
نينوى	37.7%
ذي قار	44%
ميسان	45%
الديوانية	48%
المتى	52%

المصدر: عبد الزهرة الهنداوي، تصريح عن معدلات الفقر في العراق، السومرية نيوز، 16 شباط (فبراير) 2020. على الرابط:

<https://n9.ci/nbb0s>

لكن أهم سبب، بحسب ما نراه، هو تباين مستويات التنمية المكانية بين محافظات العراق، ففي حين نجد واقعاً أفضل نسبياً من ناحية الإعمار في محافظات إقليم كردستان، نجد الأمر خلاف ذلك في المحافظات الأخرى، وإن كان مستوى الإعمار أفضل قليلاً في الأنبار وصلاح الدين ومحافظات الفرات الأوسط منه في الموصل ومحافظات الجنوب، وهذا ما شخصناه في مقال لنا نُشر في جريدة الصباح العراقية في 19 آب (أغسطس) 2019، الذي أشرنا فيه أيضاً وبالنص إلى: "أننا إذ نتمنى أن يستمر إقليم كردستان في نهوضه الإعماري والخدماتي فإننا نتمنى أيضاً أن تحذو بقية المحافظات حذوه وتسير باتجاه الارتقاء بحركة الإعمار فيها كماً ونوعاً، إذ يبدو واضحاً أن العديد من المحافظات في غرب العراق ووسطه أخذت تسير في هذا الاتجاه حتى بتنا نسمع كثيراً من الأخبار السارة عن نجاح أخوتنا هناك في تخطي حالة الخمول والسكون التي كانوا عليها في السابق والتي أفقدتهم الكثير من المشاريع المهمة التي لو نفذوها آنذاك لكان حالهم مختلفاً جداً عن حالهم الآن، لكنهم أدركوا أخيراً أنهم كانوا على خطأ وإن الإعمار هو سبيلهم الوحيد للخروج من واقعهم المؤلم إلى آفاق تطويرية رحبة، لذا عملوا على بذل كل جهد ممكن من أجل إعمار مناطقهم وجعلها في أفضل حال. ونتيجة لهذا الجهد الكبير بتنا نرى إنجازات كبيرة في مجال الإعمار من (بنى تحتية متطورة، طرق وجسور حديثة، وملاعب دولية لكرة القدم، ومستشفيات ذات إمكانيات كبيرة، ومدارس، ومراكز تسوق وعمارات ضخمة، وخدمات أفضل.. الخ). وهي أمور تؤكد الجهد الكبير الذي بذل في مجال الإعمار وما خصص له من تخصيصات مالية ضخمة، إذ أدى هذا الحراك الإعماري الكبير إلى بروز حالة من التفاوت في إعمار المحافظات العراقية فباتت لدينا محافظات أكثر إعماراً وأخرى أقل، إذ تُعد المحافظات الجنوبية أقل المحافظات في نسب الإعمار، ما يطرح تساؤلاً حول الأسباب التي تقف وراء ذلك.

إن تخلف المحافظات الجنوبية عن غيرها من المحافظات في مجال الإعمار لا بد أن يرتبط بأسباب معينة، وهي أسباب لا بد من كشفها ودراستها حتى نجد الحلول له، فهناك أسباب يُمكن ربطها بالعامل السياسي كـرغبة الحكومة في تغيير واقع المحافظات التي أبتليت بداعش منعا لعودة الإرهابيين إليها، كما يعد المجهود الإعماري الدولي والعربي من الأمور التي اسهمت في توسيع حركة الإعمار في هذه المحافظات وإعطائه أولوية، لكن ليس هناك شك في أن هناك أموراً أخرى تتحكم بذلك أيضاً، منها البنية الثقافية للمجتمع في تلك المحافظات والتي تضع الإعمار في أعلى أولوياتها، مما يؤثر في أداء وسلوك كل من المسؤول والمواطن. ولعل الرؤية التي تقول أن الإعمار في المحافظات الهادئة يمكن أن يؤدي إلى من الأمور التي تتحكم بعقول بعض السياسيين وأقطاب الحكومة انطلاقاً من الاعتقاد بأن استقرار الدولة يتطلب اهتماماً أكبر بالمحافظات الساخنة حتى لا يجد الإرهابيون فيها ملاذاً آمناً، وهذه ربما أيضاً نظرة بعض الدول التي دعمت إعمار العراق، وهي نظرة باتت- على ما يبدو- تُشكل إطاراً مرجعياً لتوجهات كثير من الدول ومجالاً من مجالات انغماسها في الشأن العراقي، أما الأولويات في البنية الثقافية لهذه المحافظات فنلاحظ اختلافها عن المحافظات الأخرى؛ من حيث أن تقويم المسؤول فيها لا يأخذ بعداً عملياً بدرجة كبيرة بل عشائرياً أو دينياً أو حزبياً، وهذا ما ينعكس بأثره في جهد المسؤول وأدائه في العمل"⁽¹²⁾.

عندما نُشير إلى مستوى الإعمار الجيد في محافظةٍ ما أو إقليم، فإننا لا ندعو إلى تقليص مستوى الإعمار فيها، بل على النقيض من ذلك ندعو إلى أن يستمر ذلك على المنوال نفسه بل لا بد أن يزيد، لأن أي نجاح يحققه الإقليم أو أي محافظة عراقية هو

(12) باسم محمد حبيب، ما أسباب تدني مستوى الإعمار في محافظات الجنوب؟، مقال نشر في جريدة الصباح العراقية العدد (4603) بتاريخ 19 آب 2019.

نجاح لنا جميعاً، ويفرحنا بقدر فرحنا بما يُنجز في محافظات الوسط والجنوب. وعلى الرغم من أن تباين المستوى التنموي والإعمار والخدمات بين المحافظات قد يكون في جزء منه ناتج من سوء أداء بعض مسؤولي المحافظات وقلة اهتمام بعض من ممثليها بشؤونها وحاجاتها، وليس من سوء توزيع مشاريع الإعمار والخدمات الذي يمكن عده تقصيراً من المركز بإزاء هذه المحافظات، إلا أن هذا الأمر أيضاً لا ينفي صفة التقصير لأنه يدل على غياب المتابعة والمحاسبة، فضلاً عن تفشي الفساد والمحسوبية بقدر أكبر في بعض المحافظات ومن دون وجود اهتمام كافٍ من المركز أو من مؤسساته التنفيذية والقضائية.

إن مشاريع الأعمار وتحسين الخدمات في محافظات الجنوب لا يجب أن يمر من دون مساءلة شعبية لمسؤولي هذه المحافظات ولممثليها في البرلمان والحكومة، ولا بد أن يُطرح عليهم السؤال التالي: لماذا لم تحظ هذه المحافظات بحصتها من مشاريع الأعمار والخدمات أسوة بالمحافظات الأخرى؟ ولماذا توجد المئات من المشاريع غير المنفذة أو المتلكئة؟ وما مصير الأموال التي خصصت لها؟ فالسكوت عن هذا التقصير الواضح يعني حصول المزيد من التقصير والمزيد من الإهمال والنهب، فحقوقنا وحقوق أولادنا وأحفادنا رهن بما نقوم به من أجل ضمان هذه الحقوق.

مطالب انتفاضة تشرين

لم تكن لانتفاضة تشرين، كأى انتفاضة شعبية أخرى، مطالب موحدة؛ فقد كانت المطالب تختلف ليس بين محافظة وأخرى فحسب، بل وفي داخل المحافظة نفسها أيضاً، وكذلك بين تظاهرة وأخرى، مما يُشير إلى أن التظاهرات التي اندلعت في تشرين الأول (أكتوبر) 2019 منبثقة من حاجات الناس ومعاناتهم وظروفهم الصعبة وبفئاتهم الاجتماعية المختلفة، وأن الأمور كانت من سوء بحيث دفعت الناس إلى الخروج للمطالبة بحقوقها بعد أن أعيتهما الحيلة وبعد أن يئست من المطالبات التي لم يُعربها المسؤولون أي اهتمام مع تنكرهم المستمر للوعود التي كانوا يطلقونها قبيل الانتخابات أو بعد تعرضهم لضغوط شعبية. لذا رأينا تنوعاً واسعاً في المطالب التي جرت المطالبة بها أثناء التظاهرات بين ما يمكن وصفها بالمطالب السياسية، وبين المطالب الإعمارية والخدمية، لكن كان هناك أيضاً من يطالب بها جميعاً سواء مع تباين نظرته إلى أهميتها أم مع إعطائها جميعاً ما تستحقه من أهمية من دون تفضيل مطلب على آخر، ولبيان ذلك بشكل أوفى سنتطرق لهذين النوعين من المطالب.

أولاً: المطالب السياسية

رفع المتظاهرون في ساحة التحرير مركز التظاهرات الرئيس، وفي عدد من المحافظات العراقية الأخرى، مطالب سياسية عدة في مقدمتها إصلاح النظام السياسي وتغييره من برلماني إلى رئاسي أو شبه رئاسي، فضلاً عن تغيير الدستور الذي عدّه كثيرون سبباً رئيساً من أسباب تدهور العراق وخضوعه لمبدأ المحاصصة الذي يُعد الحامي الأكبر للفساد الذي تعاني منه الدولة، فيما طالب آخرون بمنع تدخل الدول الأخرى في شؤون العراق الداخلية وعدّ تدخلاتها أحد أهم أسباب المشكلات التي يعاني منها

العراق في الجوانب الأمنية والاقتصادية والخدمية، إذ اختلفت نظرة المتظاهرين إلى الدولة الأكثر تأثيراً في الشأن العراقي؛ إذ حمّل بعضهم الولايات المتحدة مسؤولية ما يعانيه البلد من مشكلات، بينما حمّل بعضهم الآخر دولاً أخرى مسؤولية ذلك، لاسيما دول جوار العراق كإيران وتركيا وبعض دول الخليج، ونادى آخرون بمطلب إقالة الحكومة لا سيما بعد ما فشلت في تلبية مطالب المتظاهرين وتأمين الحماية للتظاهرات، لكن أهم المطالب السياسية كان مطلب تعديل قانون الانتخابات، فضلاً عن تغيير طاقم المفوضية وإقصاء عضويته على المستقلين فقط.

ثانياً: مطالب تخص حقوق شرائح معينة

إن من أبرز الشرائح التي كانت لها مطالب قبيل التظاهرات وأثناها شريحة موظفي العقود والأجور اليومية، فضلاً عن أصحاب الشهادات العليا والخريجين من مختلف الاختصاصات، فعلى الرغم من صدور القرار رقم (12) فضلاً عن تعديله بالقرار رقم (105)، اللذان أسهما في ضمان حقوق كثيرة لشريحة مهمة من شرائح المجتمع وهي شريحة موظفو العقود والأجور اليومية، إلا أن هناك مخاوف لدى أبناء هذه الشريحة من أن هذا القرار لا يمكنه أن يضمن حقوقهم، لأنه مجرد قرار صادر من المؤسسة التنفيذية وليس قانوناً واجب التنفيذ، ومن ثم، بإمكان أي حكومة أخرى التنصل عنه والامتناع عن تنفيذه، كما يمكن لأي دائرة تأخير تنفيذه أو وضع العراقيل أمامه، إذ يشكوا موظفو العقود والأجور اليومية من وجود مثل هذه الحالات، وهذا ما ينذر بمشاكل وصعوبات جمة أمام استفادة هذه الشريحة من هذا القرار لذا يطالب أفراد هذه الشريحة الحكومة بتبديد مخاوفهم هذه إما بإصدار قرار أو قانون يحيل جميع موظفي العقود والأجور اليومية إلى الملاك الدائم، أو بتحويل القرار رقم 12 وتعديله رقم 105 إلى قانون وذلك من خلال دعوة مجلس النواب إلى إقراره لكي يحسم

الإشكالات حول ذلك القرار ويبدد مخاوف المشمولين به من عرقلة أو تأخير تنفيذه⁽¹³⁾.

أما الشريحة الأخرى فهم أصحاب الشهادات العليا والخريجين من أصحاب الشهادات الأخرى، فقد تكررت مطالبتهم بالتعيين على ملاك الوزارات العراقية المختلفة، لكن دائماً ما كانوا يواجهون بالرفض بحجة عدم وجود وظائف لهم، أو عدم وجود تخصيصات مالية لتغطية رواتبهم مع أنهم غير مسؤولين عن حالة الإرباك التي تعاني منها دوائر الدولة بسبب التعيينات العشوائية التي كان للجانب السياسي دور فيها، إذ جرى تعيين خريجين من تخصصات معينة في وظائف تعود لتخصصات أخرى، فضلاً عن هدر أموال الدولة الذي جرى أغلبه بسبب تفشي الفساد في مؤسسات الدولة بحيث خسر العراق بسبب ذلك أموالاً كثيرة كان بمقدورها حل مشاكل الخريجين وإنهاء معاناتهم بكل سهولة ويسر، بالإضافة إلى عدم وضع خطط لتكوين قطاع خاص يكون رديفاً للقطاع العام الذي شكل ركيزة الاقتصاد العراقي في العقود السابقة⁽¹⁴⁾.

وفي النهاية أضطر أصحاب الشهادات العليا إلى التظاهر والاعتصام للمطالبة بحقوقهم في إيجاد فرص عمل، وقد تكررت تظاهراتهم عدة مرات في المدة من حزيران (يونيو) إلى نهاية أيلول (سبتمبر) عام 2019، تخللتها مواجهات بين المتظاهرين والقوات

⁽¹³⁾ باسم محمد حبيب، موظفو الأجور والعقود هل من حل؟، مقال نشر في جريدة الصباح عدد (4623) بتاريخ 16 أيلول 2019.

⁽¹⁴⁾ كمال حسين العبيدي، متظاهرو الدراسات العليا.. ما لهم وما عليهم، مقال منشور في موقع الإباء بتاريخ 29 أيلول 2019 على الرابط:

الأمنية، حيث تسببت إحدى تلك المواجهات التي وقعت أمام مكتب رئيس الوزراء بغضب شعبي عارم بعد أن استخدم حرس المكتب خراطيم المياه الساخنة لتفريق المحتجين، مما تسبب في سقوط عدد من المتظاهرين، من ضمنهم الفتيات، على الأرض.

ثالثاً: مطالب محددة

ثمة مطالب أخرى يُمكن وصفها بأنها ذات هدف محدد، كالمطالبة بتوفير فرص العمل للشباب، وتوفير السكن اللائق للمواطنين، وتقليل رواتب ومخصصات الدرجات الخاصة (على مستوى الرئاسات الثلاث) ووكلائهم والمدراء العامون، وإلغاء تقاعد النواب وربطه بقانون يشمل عموم الموظفين. وفيما يخص توفير فرص العمل للشباب العاطل، كانت الإجابة الوحيدة التي تقدمها الجهات المعنية هو أنهم بصدد إيجاد حلول لهذه المشكلة، وأن هناك دراسات لتوفير فرص العمل للشباب من خلال تنشيط القطاع الخاص. أما مطلب توفير السكن اللائق للمواطنين، فمع أنه لم يكن بقوة المطالب الأخرى، إلا أنه كان يشكل ركناً مهماً من أركان الدعاية ضد الحكومة وقواها السياسية التي فشلت وعلى مدى عقد ونصف في وضع حلول لهذه المشكلة، ما أكد فشلها وعدم مبالاتها بمعاناة الناس. أما مطلب تقليل رواتب الدرجات الخاصة (الرئاسات والنواب والوزراء والوكلاء والمدراء العامون ومن بدرجتهم)، فقد كان مع مطلب إلغاء تقاعد النواب والمسؤولين الآخرين من المطالب التي جرى تكرار المطالبة بها في مناسبات عدة من دون أي استجابة تذكر من الجهات السياسية، ومن ثم فقد أصبحت من المطالب التي عرضها متظاهرو تشرين على الحكومة العراقية بوصفها أحد مطالبهم الأساسية.

رابعاً: مطلب الإعمار والخدمات

وهي من المطالب التي نادى بها متظاهرو تشرين في مختلف ساحات التظاهر، لكن مما يؤسف له أن كثيرين حاولوا جعله مطلباً ثانوياً والتركيز بدلاً عن ذلك على المطالب الأخرى لا سيما المطالب السياسية، لا بل أن البعض منهم دعاني شخصياً إلى عدم القول أن هذا المطلب هو أحد أهم مطالب تشرين، لأنه من وجهة نظرهم قد يحول التظاهرات من انتفاضة هدفها التغيير السياسي إلى مجرد تظاهرات هدفها تحقيق مطالب خدمية وإعمارية، كما أعترض صديق من محافظة أخرى على نشري منشور ركزت فيه على مطلب إعمار ذي قار وباقي محافظات الجنوب، مبيناً أن كل المحافظات الأخرى بحاجة إلى إعمار، وأن من الضروري عدم التركيز على محافظة دون أخرى، وقد أجمت الصديق: "أننا نعلم جيداً حاجة البلاد للإصلاح، وندرك ضرورة ذلك لإخراج البلاد من واقعها المزري، ولكن علينا أن ندرك أمرين: الأول أن الاهتمام بالمطالب العامة لا يجب أن ينسينا المطالب الخاصة بمحافظتنا والجنوب بشكل عام، فمن الضروري المطالبة بهما معاً؛ لأن إحداهما يكمل الآخر. وثانياً، أن المطالب العامة تتطلب جهود كل محافظات العراق وليس جهود محافظة واحدة أو عدة محافظات، وهذا الأمر غير متوفر حالياً للأسف، ومن ثم، لن يكون صوت هذه المحافظات كافياً لعرض المطالب العامة، لذا لا بد أن ننادي بالمطالب العامة والمحلية في الوقت نفسه، وأن نركز على المطالب المحلية ريثما تتوافر ظروف يمكننا فيها التركيز على المطالب العامة والسعي لتحقيقها".

ولأن منهجي في عرض المطالب هو تكرار ذكرها من حين لآخر فقد واجهني أحدهم بأن تكرار كلامنا عن الإعمار والخدمات من دون وجود أي اهتمام حكومي به يجعل هذا الكلام بلا قيمة أو أهمية، وأن من الأفضل، والحالة هذه، إما الصمت أو اعتماد أساليب أخرى ترغم المسؤول على الانصياع لتلك المطالب وعدم

نكرانها أو تجاهلها، لكنني بينت له خطأ ما تفضل به، وأن تكرار هذا الكلام- على نقيض ما قاله- هو مهم جداً: أولاً لترسيخه في نفوس الناس حتى يدركوا أن هذا الأمر هو حق من حقوقهم ولا بد أن يطالبوا به في كل وقت أو مناسبة، وثانياً ربما يقرأه مسؤول ما، أو يصل إلى أسماعه من طرف ما أو بشكل غير مباشر، فتكرار المطالبة بالحق مهم جداً لزمانه وعدم نسيانه.

ومن أجل ذلك تولدت لدي فكرة إنشاء حساب يعمل بشكل أساس على ملف الإعمار والخدمات على شبكة التفاعل الاجتماعي (الفييس بوك)، ولأنني لا أملك القدرة على استقصاء ظروف المحافظات الشمالية والغربية ولا حتى التواصل مع الناس فيها، فقد قررت أن أركز على إعمار الجنوب، لاسيما وهو بالفعل أقل في مستوى الإعمار والخدمات من المحافظات الشمالية والغربية، فقامت بتاريخ 4 حزيران (يونيو) 2019 بإنشاء صفحة على تطبيق الفييس بوك حملت أسم (أدعموا إعمار الجنوب)، إذ ورد في المنشور الذي أنشئ للتعريف بها: أن ما تشير الإحصاءات العراقية والدولية إليه "أن المنطقة الجنوبية من العراق تعاني من أعلى درجات الفقر مقارنة ببقية المناطق العراقية، ومن نسب عالية من البطالة، ونقص كبير في الخدمات، ومستوى متدني من الإعمار، لذا جاءت هذه الصفحة للمطالبة بالارتقاء بحياة الناس في هذه المنطقة، وزيادة حصتها من مشاريع الإعمار، بما يتناسب مع ثقلها السكاني وقلة مشاريع الإعمار فيها". لكن خبرتي المحدودة في مجال الإعلام والنشر الإلكتروني لم تسعفني في الترويج لها بما يضمن زيادة متابعيها، لذا لم يزد عدد متابعيها كثيراً عن (1400) متابع، وهو عدد مقارب لعدد من أبدى إعجابه بها، أما الفيديو الذي عُرف بحملة الإعمار والخدمات فلم تزد مشاهداته عن ألفين وخمسمائة مشاهدة، وهو عدد قليل مقارنة بغاية الصفحة أو أهدافها.

أما الصفحة التي أنشأناها على اليوتيوب فكانت تعاني مما عانته قريبتها التي أنشأت على الفيس بوك، سواء أكان ذلك من ناحية أعداد المشتركين في القناة الذين لم يزدوا في أفضل الأحوال عن 37 مشتركاً أم من ناحية عدد مشاهدي الفيديوهات الذين كانت أعدادهم قليلة جداً، وعلى ما يبدو أن الأمر ليس مرتبطاً بالدرجة الأساس بقلة التفاعل، بل بسبب الإعدادات التي لم يجر تنظيمها بشكل صحيح، بدليل أن الفيديو الذي جرى نشره على الفيس بوك حصل على نسبة مشاهدات تزيد بعشرة أضعاف عن نسخته التي نُشرت على اليوتيوب. ولتلافي أن يؤدي ذلك إلى فشل الحملة، استعنا في الترويج للمقالات والمنشورات بالبريد الإلكتروني، وذلك بإرسالها إلى المئات من عناوين البريد الإلكتروني، فضلاً عن التركيز على النشر في الصحف والمجلات سواء أكانت الورقية منها أم الإلكترونية.

عام من التظاهرات

استمرت تظاهرات تشرين العراقية مدة طويلة قاربت السنتين، بيد أن زخمها قلّ كثيراً بعد السنة الأولى، لذا سنكتفي بعرض الأحداث والتطورات التي شهدتها السنة الأولى، والتي يمكن تحديدها بالآتي:

أولاً: التظاهرات والتعاطف الشعبي والدولي وموقف القوى السياسية منها

من أهم مميزات مظاهرات تشرين أنها حازت على تعاطف شعبي عراقي لم نشهد له مثيل في معظم التظاهرات التي شهدتها العراق في العصر الحديث، فمنذ انطلاق التظاهرات في 1 تشرين أول (أكتوبر) 2019، وحتى مضي عام على انطلاقها، كانت محور اهتمام الشارع العراقي، ويبدو أن هناك أسباب عدة لذلك منها:

- اعتقاد الفئات المشاركة بأن هذه التظاهرات سوف تخلصهم من الظروف الصعبة التي يعيشونها لا سيما حالة انعدام الأمن،

- سوء مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين وخاصةً الخدمات الصحية والتعليمية، ونقص تجهيز الطاقة الكهربائية،

- فضلاً عن سوء الحالة المعاشية لكثير من الناس لا سيما شريحة الكسبة والعاطلين عن العمل.

لذا لا غرابة في أن تشارك شرائح عدة في هذه التظاهرات وفي مقدمتها شريحة الشباب التي كانت العنصر الرئيس والدائم الذي أعطى الزخم لهذه التظاهرات، فضلاً عن مشاركة لافئة للشرائح الأخرى الأكبر سنّاً بما في ذلك شريحة العجزة، أما شريحة الموظفين فقد تمثلت مساهمة جزء منهم في الإضراب عن العمل، سواء أكان ذلك بدافع شخصي أم استجابة لدعاوات نقاباتهم. كما

كان للمرأة دور لافت في التظاهرات وكان وجودها في ساحات التظاهر دليلاً على ضخامة التظاهرات وعلى شمولها لشرائح عدة. لكن ما يلاحظ على التظاهرات أنه وعلى الرغم من شمولها لشرائح عدة إلا أنها لم تشمل كل المحافظات العراقية، إذ اقتصر على بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية، على الرغم من وجود تعاطف لها في المحافظات الأخرى، وقد حاول كثيرون تفسير سبب عدم حصول تظاهرات في المحافظات الشمالية والغربية، طارحين في ذلك تفسيرات عدة منها: فيما يخص المحافظات الشمالية أي محافظات كردستان، فإن عدم حصول تظاهرات فيها ربما ينبع من قوة سلطة الإقليم التي ربما لا تتهاون مع هذا النوع من المشاركة السياسية، فضلاً عن عدم وجود مبررات كثيرة لها؛ لأن وضع الخدمات في الإقليم أفضل بكثير من وضعها في المحافظات الأخرى، ناهيك عن الأعمار الذي بات يلاحظ في محافظات الإقليم بشكل أكبر بكثير مما يمكن ملاحظته في المحافظات الأخرى، أما سبب عدم حصول تظاهرات في المحافظات الغربية، فالبعض يرى أن السبب الأساس لذلك يتمثل في الخشية من تكرار سيناريو عام 2014 الذي مكن داعش من السيطرة على تلك المحافظات. لكننا نضيف سبباً آخر قد لا يقل أهمية عما ذكر أعلاه، ألا وهو الرضا النسبي عند الكثيرين عن حالة الإعمار التي تشهدها هذه المحافظات والخشية من أن تؤدي التظاهرات إلى توقفها.

أما فيما يتعلق بالاهتمام الدولي بالتظاهرات، فيمكن استقصائه من موقف منظمة الأمم المتحدة والمتمثلة ببعثتها في العراق (يونامي)، إذ كان لجانين بلاسخت ممثلين الأمين العام للأمم المتحدة في العراق مواقف اختلف المتظاهرون في تقويمها؛ فالبعض منهم رأى أن تصريحاتها كانت متوافقة مع طبيعة مهمتها في العراق التي لا تسمح لها بالانحياز لطرف دون آخر، بينما رأى آخرون خلاف ذلك، وهو أن مواقف بلاسخت كانت بين غائمة

وملتبسة أو منحازة للحكومة وهو ما نفته بلاسخارت كلياً⁽¹⁵⁾، وأجرت بلاسخارت لقاءات مع عدد من المسؤولين والمتظاهرين، وفي إحدى المرات زارت ساحة التحرير وأجرت فيها لقاءات مع عدد من المتظاهرين⁽¹⁶⁾. لكن لم تسفر هذه اللقاءات والزيارات عن أي شيء ملموس، فيما لخص تقرير بعثة الأمم المتحدة في العراق الصادر في أيار (مايو) 2021 الهجمات التي تعرض لها المتظاهرون ووثق ما خلفته من خسائر بشرية مشخفاً التقصير الحكومي بعدم تمكن الأجهزة الحكومية من حماية المتظاهرين، فضلاً عن الفشل في تحديد الجناة وتقديمهم للعدالة⁽¹⁷⁾. كما عبرت بعثة الاتحاد الأوروبي في بيانات عدة عن قلقها من العنف الذي يرافق التظاهرات وطالبت ببذل جهد أكبر في حماية المتظاهرين وضمان حق التظاهر السلمي⁽¹⁸⁾. فضلاً عن اهتمام

⁽¹⁵⁾ من هي جانين بلاسخارت التي أثارت مواقفها غضب العراقيين؟، تقرير صحفي، نشر في موقع قناة BBC، في 11 تشرين الثاني 2019. على الرابط:

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50376739>

⁽¹⁶⁾ بغداد: ممثلة الأمين العام الخاصة في العراق تجتمع بمتظاهرين وتدعو إلى الوقوف صفواً واحداً في وجه مخاطر الانقسام، أخبار الأمم المتحدة، نشر في 30 تشرين الأول 2019. على الرابط:

<https://news.un.org/ar/story/2019/10/1042811>

⁽¹⁷⁾ تطورات التظاهرات في العراق: المساءلة بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها "عناصر مسلحة مجهولة الهوية"، تقرير صادر عن بعثة الأمم المتحدة في العراق، صدر في أيار 2021 منشور كملف.

⁽¹⁸⁾ ينظر: الاتحاد الأوروبي يعلق على تظاهرات العراق، خبر منشور في موقع موازين نيوز بتاريخ 29 كانون الأول 2019 على الرابط:

<https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=70402>

المنظمات الحقوقية، وخاصة منظمة حقوق الإنسان العالمية ومنظمة العفو الدولية، إذ ركزت هذه المنظمات على متابعة أخبار التظاهرات وإعلان تأييدها لمطالبها ورصدها لما تشهده من انتهاكات وإدانتها لها⁽¹⁹⁾.

أيدت عدد غير قليل من الدول مطالب المتظاهرين المشروعة، ودعت الحكومة العراقية إلى تنفيذ ما هو مشروع منها، رافضة الاستخدام المفرط للقوة الذي أودى بحياة المئات من المتظاهرين والقوى الأمنية، مطالبة بإجراء تحقيق شفاف لمعرفة الجهات المتورطة ومحاسبتها. أما القوى السياسية العراقية، فعلى الرغم من أنها في غالبيتها أعلنت تأييدها للتظاهرات⁽²⁰⁾. إلا أن الملاحظ أن هذا التأييد لم يكن ثابتاً على طول الخط عند بعض القوى السياسية، فيما كان لقوى سياسية أخرى موقفان في تعاطيها مع التظاهرات: موقف ظاهري مؤيد لها وموقف باطني معارض ورافض لها، وهو موقف يُمكن أن نستشقه من سلوك هذه القوى وأفعالها في الواقع، وهو سلوك يغلب عليه التشنج والوقوف بالصد مع التظاهرات.

والاتحاد الأوروبي يطالب بإنهاء العنف في العراق، خبر منشور على موقع قناة العربية الإلكتروني، في 24 كانون أول 2019 على الرابط: <https://n9.cl/epcyk>

⁽¹⁹⁾ كيف تفاعل العالم مع التظاهرات العراقية؟، تقرير صحفي موقع أرفع صوتك، في 4 تشرين الأول 2019. على الرابط: <https://n9.cl/x3l41>

²⁰ اتساع دائرة الانتقادات لنتائج التحقيق الحكومي بأحداث التظاهرات في العراق، تقرير صحفي، نشر في شفق نيوز بتاريخ 24 تشرين الأول 2019 على الرابط: <https://n9.cl/9jdx>

ثانياً: ما أنتاب التظاهرات من عنف. ما أسبابه ومن يقف وراءه؟ شهدت التظاهرات ومنذ أيامها الأولى كثيراً من حالات العنف التي أدت إلى وقوع المئات من الضحايا والإصابات سواء أكان من المتظاهرين أم من القوات الأمنية، لكن كانت الغالبية كانت من المتظاهرين.

جدول (2): أعداد شهداء انتفاضة تشرين الأول (أكتوبر) 2019

المحافظة	أعداد الشهداء
بغداد	296
ذي قار	130
البصرة	41
المحافظات الأخرى: بابل، الديوانية، واسط، ميسان	من 10 – 15
المجموع	482

المصدر: نمير على الحسون، لقاء مع طارق المندلوي مدير عام ضحايا الإرهاب والعمليات العسكرية، وكالة الأنباء العراقية، 7 أيلول 2020 على الرابط: <https://www.ina.iq/112336-.html>

طُرحت سيناريوهات عدة حول الجهات الضالعة والمتورطة في العنف الموجه ضد المتظاهرين، من بينها وجود طرف ثالث كان يقوم باستهداف كل من المتظاهرين والقوات الأمنية، مستغلاً ظروف التظاهرات وانشغال الجميع بها لخلط

الأوراق وتحقيق أجندات معينة⁽²¹⁾. وأن الأمر يتم بوساطة قناصين ينتشرون على أسطح البنايات القريبة من ساحات التظاهر أو بوساطة مسلحين متغلغلين بين المتظاهرين أو بين القوات الأمنية أو متنقلين بسيارات خاصة. لكن هناك تساؤلات عن هوية هذا الطرف أو غايته من ذلك، ولماذا لم تستطع التحقيقات من كشفهم حتى الآن؟

يتمثل السيناريو الآخر في أن ما حصل هو من نتاج مواجهات وقعت بين المتظاهرين والقوات الأمنية، وهذا ما أكدته جرائم القتل الواسعة التي أتهمت القوات الأمنية بارتكابها، من أبرزها ما حدث في الناصرية التي اقترفت بها بحسب "مصادر" قوات الرد السريع القادمة من خارج المحافظة بقيادة جميل الشمري في 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 2019 والتي أدت إلى وقوع عشرات الضحايا من المتظاهرين⁽²²⁾. فضلاً عن عمليات قتل أخرى وقعت في عدد من ساحات التظاهر في بغداد والمحافظات⁽²³⁾. لكن

⁽²¹⁾ احتجاجات العراق: من هو الطرف "المندس" الذي يقتل المحتجين، تقرير صحفي نشر على موقع BBC القسم العربي، نشر في 10 تشرين الثاني 2019 على الرابط:

<https://www.bbc.com/arabic/interactivity-50368274>.

⁽²²⁾ عام على معجزة جسر الزيتون.. المحتجون في العراق يحيون الذكرى ويصرون على المحاسبة، تحقيق قام به الصحفي علاء كولي على موقع الجزيرة، 23 تشرين الثاني 2020 على الرابط: <https://n9.cl/wq0tl>

⁽²³⁾ العراق: استخدام القوة القاتلة ضد المتظاهرين - اعتداءات على المتظاهرين الفارين وسيارات الإسعاف والإعلام، تقرير لهيومن رايتس ووتش نشر على موقعها بتاريخ 11 تشرين الأول 2019 على الرابط: <https://www.hrw.org/ar/news/2019/10/11/334604>

الغريب في هذا السيناريو أنه بدأ في الوقت الذي كانت فيه التظاهرات تلاقى دعماً شعبياً كبيراً، ومن ثم كان من الغريب أن تواجهها القوات الأمنية بكل هذه الشدة والعنف.

ونظراً لوجود حالات استهداف يتضح منها أنها من نتاج مواجهات بين المتظاهرين والقوات الأمنية فضلاً عن حالات أخرى تظهر العكس⁽²⁴⁾، فإن ربط وقوع الإصابات بهذين السيناريوهين معاً يُمكن أن يكون تفسيراً منطقياً لما حصل فعلاً، ومن المنطقي أن تتحمل الحكومة مسؤولية ما أُريق من دماء في تلك التظاهرات، سواء أكان ذلك لكونها الجهة التي تأتمر بأمرتها القوات الأمنية التي يُحتمل أن بعضها كان ممن مارس العنف ضد المتظاهرين، أم لكونها لم تؤد واجبها كما ينبغي في تحديد الجهات المتورطة في العنف ومحاسبتها.

ثالثاً: التغطية الإعلامية للتظاهرات

شاركت كثير من وسائل الإعلام المحلية، والإقليمية، والعالمية في التغطية الإعلامية للتظاهرات، ففي ما يخص وسائل الإعلام المحلي، يمكننا تقسيمها على وفق تعاطيها مع ملف التظاهرات على قسمين، قسم لا يكثر لها أو لا يتعاطى معها إلا كخبر عادي أو يركز على الأخبار المسيئة لها فقط، ويتمثل هذا بشكل أساس في القنوات الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي العائدة لأحزاب وشخصيات سياسية متنفذة، وعلى ما يبدو فإن سبب اتباعها لهذا النهج نابع من خشيتها على مصالحها، لا سيما وأن تظاهرات تشرين جاءت كرد فعل للفساد وسوء الإدارة الذي لا يمكن أن تبرأ منه هذه الأحزاب والشخصيات بحكم كونها هي

(24) مذكرة إحاطة صحفية حول العراق، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في 8 تشرين الثاني 2019 على الرابط:

<https://news.un.org/ar/story/2019/11/1043421>

المتحكمة بالقرار السياسي وهي من تمثل المحافظات المنتفضة في الحكومة والبرلمان. والقسم الآخر يعطيها أهمية كبرى وينقل أخبارها أولاً بأول، إذ لوحظ أن أغلب القنوات التي اعتمدت هذا النهج ليست على وفاق مع العملية السياسية أو أنها مملوكة لشخصيات معارضة⁽²⁵⁾.

وبغض النظر أن كانت قد فعلت ذلك لكرهها للعملية السياسية أم لميلها المحض للتظاهرات، فإنها قد أسهمت في نقل أخبار التظاهرات، وأسماع صوتها للناس، وعرض مطالبها، وتحليل مساراتها وتطوراتها. لكن مع ذلك هناك ما تؤاخذ عليه هذه القنوات، وهو أنها لم تركز على أهم المطالب الأساسية للتظاهرات، وهو مطلب ضمان الحق في الأعمار وتحسين الخدمات الذي طالب به عدد كبير من المتظاهرين، وركزت بدلاً عن ذلك على مطالب أخرى لم يكن لها ذات الأهمية عند انطلاق التظاهرات، وفي مقدمة ذلك إسقاط العملية السياسية وتغيير الدستور والتحول إلى النظام الرئاسي وما إلى ذلك.

وعلى ما يبدو دفعت التغطية الإعلامية الكبيرة للتظاهرات، الحكومة إلى قطع النت والتضييق على الإعلاميين ومراسلي القنوات الفضائية، عسى أن يُثمر ذلك في الحدّ من اتساع التظاهرات التي باتت تهدد بأسقاط العملية السياسية ومحاكمة السياسيين الفاسدين، وقد أدى هذا الأجراء بالفعل إلى تراجع التغطية الإعلامية للقنوات المحلية بنسبة تصل إلى 90%، في مقابل نسبة 70% لمواقع التواصل الاجتماعي التي باتت مصدر

(25) مصطفى ملا هذال، أسباب تباين التغطية الإعلامية المحلية للتظاهرات العراقية، تقرير صحفي منشور على موقع شبكة النبا المعلوماتية، نشر بتاريخ 23 تشرين الثاني 2019 على الرابط:

الأخبار الأول عن التظاهرات لا سيما موقع تويتر، على الرغم من أنها كانت ومنذ البداية أحد المصادر الأساسية لها، وعلى الرغم مما سببه قطع خدمة الانترنت من نقص كبير في المادة الخبرية المستقاة من المتظاهرين والاعتماد بدلاً عن ذلك على ما تنقله البيانات الرسمية من أخبار، إلا أن عودة خدمة الانترنت أدى إلى موجة نشر كبيرة للفيديوهات والصور المخزنة لدى المتظاهرين والتي لم يتسنّ عرضها في وقتها، الأمر الذي أدى إلى التعويض عن المدة التي تم فيها قطع النت.

وعلى الضد مما كانت تأمله الحكومة العراقية أدى قطع الانترنت إلى انتشار الأخبار المزيفة والمفبركة التي فاقمت من المشاكل التي تواجهها الحكومة العراقية، فضلاً عما سببه ذلك من انتقادات واسعة سواء أكان من منظمات الدفاع عن حرية الرأي والتعبير ومنظمات دعم الصحافة والاعلام أم من منظمات حقوق الإنسان والمواطنين⁽²⁶⁾.

بناءً عليه؛ لا بد لنا أن نثني على ما بذله الإعلاميون وناقلو الأخبار على شبكات التواصل الاجتماعي من جهد كبير في الوصول إلى الخبر ونقله إلى قنواتهم الإعلامية على الرغم من المخاطر المحدقة بهم والتي أدت إلى فقدان بعضهم لحياته أو تعرضهم لإصابات خطيرة، فضلاً عن عمليات الاعتقال التي طالت بعضهم وغالباً لمجرد تغطيتهم لحدث ما أو وجودهم في مكان معين.

(26) كيف غطت وسائل الاعلام العراقية التظاهرات وهل نجح حظر الانترنت بحجب الاحداث؟، تقرير منشور على موقع ناس الإلكتروني، نشر في 14 تشرين الأول 2019 على الرابط:

رابعاً: التظاهرات والدعاية المضادة

لم تواجه التظاهرات العراقية العنف فقط، بل والتشويه والأكاذيب والدعاية المضادة أيضاً، فمنذ الأيام الأولى لانطلاقتها، انهالت الاتهامات على المتظاهرين بأنهم يعملون لصالح أمريكا وإسرائيل! إذ أُطلقت عليهم مصطلحات من قبيل "جوكرية" و"عملاء السفارة"، والمقصود هنا هو السفارة الأمريكية في العراق، وأن المتظاهرين مدفوعون، بحسب ما تدعي هذه الاتهامات، من هذه السفارة من أجل الإبقاء على النفوذ الأمريكي في العراق! وتنفيذ مخططات أمريكا في عزل الصين عن العالم ومنعها من الحصول على استثمارات في العراق، بما في ذلك إنهاء مشروع طريق الحرير الذي يجعل العراق بوابة الصين نحو أوروبا، فضلاً عن إفشال مشروع الاتفاقية العراقية - الصينية التي تنص على مبدأ النفط مقابل الأعمار والتي أجراها السيد عادل عبد المهدي رئيس الحكومة في وقت انطلاق التظاهرات.

كانت بعض الاتهامات مفادها أن المتظاهرين يعادون المذهب ويعملون لصالح جهات معادية له ويقومون بنشر أفكار مخالفة مخربة وما إلى ذلك، فضلاً عن اتهامهم بالسعي لتخريب العلاقة بين العراق وإيران برفعهم شعارات معادية لها، ومن ذلك العمل على غلق الحدود بوجه البضائع الإيرانية، والتوقف عن شراء الغاز الإيراني الذي تعتمد محطات الكهرباء العراقية عليه، فضلاً عن استبدال امدادات الكهرباء الإيرانية بأخرى تأتي من الأردن ودول الخليج للتضييق على إيران التي ترزح تحت العقوبات الأمريكية. لكن أسوأ الدعايات التي قُذِف بها هي اتهام المتظاهرين بسوء الأخلاق وأنهم يتعاطون الخمر والمخدرات، وأن خيم الاعتصام مليئة بالمنحرفين والمرضى النفسانيين ونحو ذلك، وجرى اختلاق قصص كثيرة محبوكة جيداً لجعل من يسمعها يصدقها، وبات هناك من يروج لها ويعمل على نشرها بين الناس.

وبالطبع فإن هذه الاتهامات متهافة ولا اساس لها من الصحة، لأن الحكومة والقوى السياسية المشاركة فيها هم من يصدق عليهم وصف حلفاء أمريكا في العراق، وليس أنصار انتفاضة تشرين الذين يتظاهرون من أجل تصحيح العلاقة العراقية-الأمريكية وجعلها علاقة متوازنة تصب في مصلحة العراق، وأنها يجب أن تُبنى على أساس الصداقة وليس التبعية أو الخضوع لهذه الدولة او تلك كما يتراءى للبعض في الوقت الحاضر، أما اتهام المتظاهرين بالعمل ضد مشروع طريق الحرير الصيني وإنهاء الاتفاقية العراقية-الصينية، فهو اتهام زائف أيضاً؛ لأن المتظاهرين لم يدعو في أي بيان لهم إلى قطع العلاقة مع الصين وإيقاف الاتفاقيات المعقودة معها.

أما اتهامهم بمعاداة المذهب واستهداف إيران فهو اتهام باطل هدفه تشويه صورتهم وجعلهم منبوذين، والشيء نفسه يصح فيما يخص اتهامهم بمعاداة إيران، أما اتهامهم بسوء الاخلاق فلا يخفى على أحد تهافته، لأن مثل هذا الاتهامات هي مما يشيع في المجتمعات المتخلفة التي تعدها خير وسيلة للأضرار بالمعارضين والمنافسين.

أسباب تراجع وتيرة التظاهرات

بعد عدة أشهر من انطلاق التظاهرات أخذت وتيرتها بالتراجع التدريجي وهو ما يمكن أن نعزوه إلى أسباب عدة منها:

أولاً: انتقال مركز ثقل التظاهرات من بغداد إلى الناصرية

يُعد انتقال مركز ثقل التظاهرات من بغداد إلى الناصرية من الأسباب الرئيسة لتراجع وتيرتها، وقد حصل ذلك تقريباً بعد ثلاثة أشهر من اندلاع التظاهرات، وهناك أسباب عدة يمكن أن تفسر انتقال مركز ثقل التظاهرات من بغداد إلى الناصرية، منها سعي الحكومة لإبعاد التظاهرات عن العاصمة، وخاصة عن المنطقة الخضراء التي تتواجد فيها مقرات حكومية مهمة كمقري رئاسة الجمهورية والوزراء ومبنى مجلس النواب، فضلاً عن البعثات الدبلوماسية ومقرات بعض مؤسسات الدولة، لاسيما بعد تهديد المتظاهرين بدخولها أكثر من مرة، كما ويحتمل أن يكون لبعض القوى السياسية دور في ذلك منعاً لخروج عن السيطرة التي تؤدي لخسرتها للمكاسب والامتيازات الكبيرة التي حازتها من وجودها في العملية السياسية.

وقد يكون لتصدر ذي قار لمشهد التظاهرات صلة كذلك بتاريخها الثوري والحضاري الطويل⁽²⁷⁾، إذ تعد محافظة ذي قار المكان الذي نشأت فيه الحضارة السومرية بارثها الحضاري الكبير التي تشهد عليه أطلال مدنها الأثرية لاسيما أطلال مدينة أور التي يشخص فيها مبنى الزقورة الأشهر في العالم، أما أرثها الثوري فتشهد له انتفاضاتها التي امتدت من فجر التاريخ وإلى الآن، وأقدمها

(27) لماذا أصبحت الناصرية بوصلة المحتجين في العراق؟، تقرير صحفي لعلاء كولي، نشر على موقع الجزيرة في 31 كانون الثاني 2020 على الرابط:

انتفاضة لكش بقيادة (أورو انمكينا) أو (أورو كاجينا) في حدود 2400 ق.م⁽²⁸⁾، فضلاً عن انتفاضاتها في المراحل التاريخية التالية وأهمها ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني وانتفاضة آذار (مارس) 1991 ضد حكم البعث المباد، إذ كان لذي قار دور كبير في هذه الانتفاضة التي جاءت رداً على الإهمال الذي عانته هذه المحافظة في عهد حكمه وتصدرها لبقية المحافظات في نسب الفقر والبطالة وسوء الخدمات.

لا يمكننا أن نتغاضى عن طموح ناشطيها في أن تعلق أصواتهم المطالبة بالحقوق على الأصوات التي تبتغي السكون والهدوء خشية تراجع الأمن في المحافظة وانفلات الأوضاع فيها بسبب ضعف القانون وغلبة الروح القبلية والعشائرية، ولعل انسيابية التظاهرات في أيامها الأولى وعدم حصول أخفاقات في تنظيمها هو ما أغراهم على اتخاذ خطوات تصعيدية ترفع من وتيرتها لتغدو أقدر على فرض شروطها ومطالبها.

كما يجب علينا أيضاً أن لا نغض الطرف عن تأثير ما عانته هذه المحافظة خلال الستة عشر سنة الماضية من الإهمال ومن نقص في الخدمات والإعمار، يقابل ذلك ارتفاع في معدلات الفقر والبطالة تشاطرها في ذلك معظم المحافظات الجنوبية المنتفضة، ما أثار فئات واسعة من الناس لا سيما فئة الشباب التي غالباً ما تتسم أفعالها بالقوة والضراوة انطلاقاً من طاقتها العالية وروحها الوثابة التواقة للرفعة والحياة الحرة الكريمة بعدما لاقت التجاهل والنكران من القائمين على العملية السياسية⁽²⁹⁾.

(28) ينظر: طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، ج1، بيروت، 2009، ص 355 - 357.

(29) باسم محمد حبيب، أنصفوا ذي قار ومظاهريها السلميين، مقال منشور في مدونة باسم محمد حبيب، نشر بتاريخ 27 تشرين الثاني 2019 على الرابط:

ثانياً: انسحاب متظاهري عدد من التيارات السياسية

شهدت التظاهرات، أكثر من مرة، انخفاضاً كبيراً في أعداد المشاركين فيها فضلاً عن المعتصمين في الساحات، ولأن الأمر كان غريباً بعض الشيء، فقد طرح بعضهم فرضية أن يكون وراء ذلك انسحاب بعض متظاهري الأحزاب السياسية الذين كان لهم وجود ملحوظ في التظاهرات والاعتصامات منذ الأيام الأولى لتفجرها. ويذكر حوار كاتب هذه السطور مع قريب له قبل انطلاق التظاهرات بيومين، إذ كان ذلك القريب من أتباع أحد التيارات السياسية، وقد وجدناه وهو يوجه من بمعيته من متظاهري تياره بضرورة تجنب المواجهات مع القوات الأمنية والإسهام في حماية مؤسسات الدولة، ولأننا كنا من المتظاهرين، فقد دعاه قريبه للذهاب معهم ضمناً لسلامته، لكنه رفض ذلك وفضل المشاركة لوحده، مع أنه لم يشارك في بغداد، بل في الناصرية لحصول ظرف قاهر دعاه للعودة بسرعة، إذ وقف في ساحة التحرير عند خيوط الفجر الأولى ليعلن مشاركته الرمزية في التظاهرات قبل أن يستقل السيارة التي تذهب به إلى كراج النهضة.

وهنا يجدر بنا أن نسأل ما إذا كانت هذه الفرضية صحيحة: لماذا يتكرر انسحاب وعودة متظاهري الأحزاب السياسية؟ أليس للأمر علاقة بقرارات تصدرها قياداتهم لدوافع وأسباب عدة؟ لدينا أجوبة عن مثل هذه التساؤلات منها: من أجل إضعاف زخم التظاهرات التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في وتيرتها بعد مدة قصيرة من انطلاقها، كما يرجح أن يكون للرغبة في معرفة ثقل الجمهور العائد لهذه الأحزاب المشارك في التظاهرات أثر في ذلك أيضاً، فضلاً عن تلافي تعرض متظاهريهم للخطر بعد أن باتت الأمور تنذر بحصول مواجهات بين الحكومة والمتظاهرين، وقد يكون أيضاً للرغبة في إنهاء التظاهرات بعد أن باتت تشكل خطراً

على العملية السياسية والواقع العام، أو أنهم شعروا بوجود جهات لا يمكنهم ان يتحملوا وجودها من تلك التي لديها أهداف غير التي يعلنها الخط العام للتظاهرات أو الجهات المعروفة وغير المستترة. أما تقويمنا لمشاركة بعض من جمهور الأحزاب السياسية في التظاهرات، فهو أنهم قد مارسوا حقهم في التظاهر مثل أي مواطن من أبناء الشعب العراقي، إذ أنهم مثل غيرهم كانوا يعانون من سوء الخدمات ونقص مشاريع الأعمار ومن الفساد الذي أهدر ثروات العراقيين وجعل كثير منهم يعيش تحت خط الفقر، كما أن مشاركتهم في التظاهرات كان مما زاد من سعتها وقوة تأثيرها في الوسط السياسي، ومن ثم كان وجودهم مهماً وضرورياً بغض النظر عن ترويج بعضهم لشعارات تدعم الأحزاب التي ينتمون لها أو حتى تنفيذ إرادة هذه الأحزاب في أحيان عدة سواء أكان في عرض مطالب معينة أو حتى في ترك التظاهر الذي يتخذ أحيانا طبقا لرؤية خاصة بتلك الأحزاب.

وعلى الرغم من أن متظاهري الأحزاب كانوا يعودون في كل مرة ينسحبون فيها، إلا أنهم وبعد انسحابهم الأخير لم يعودوا مرة أخرى على ما يبدو، وربما كان هذا من أسباب تراجع وتيرة التظاهرات في الأشهر الأولى من عام 2020.

ثالثاً: تراجع أعداد المشاركين من غير فئة الشباب

على الرغم من أن التظاهرات في أيامها الأولى قد شهدت مشاركة مختلف الفئات العمرية من أبناء الشعب العراقي، ومن كلا الجنسين، إلا أن هذا الأمر لم يستمر مدة طويلة، فبعد أسابيع عدة قلّت مشاركة الفئات الأخرى من غير فئة الشباب، ويبدو أن هناك أسباب عدة لتراجع مشاركة هذه الفئات منها: عدم تحقيق التظاهرات لنتائج واضحة على الرغم من مرور أسابيع وشهور على انطلاقها، ما أشعر الفئات العمرية الأكبر سنّاً بأن مواصلة التظاهر لن يحقق ما يأملونه من أهداف تخدم الناس وتنتهي معاناتهم، فلو

كانت هناك رغبة للجهات السياسية في تنفيذ مطالب المتظاهرين لفعّلوا ذلك منذ الأيام الأولى للتظاهرات، فهم فضلوا تجاهلها وتسويقها على المجازفة بقبولها الذي قد يؤدي إلى تقديم المزيد منها أو حتى رفع سقف المطالب مستقبلاً من قبل المتظاهرين، فضلاً عن خشية طبقة الموظفين الذين كانوا يشكلون جزءاً كبيراً من المتظاهرين في مراحلها الأولى من التعرض لعقوبات إدارية شديدة فيما إذا واصلوا تظاهراتهم وإضرابهم عن الدوام. كما يمكن أن يكون للدعاية المضادة للتظاهرات أثرها في تراجع دعم أعداد كبيرة من هذه الفئات العمرية لها إذ أشرنا في الصفحات السابقة إلى شتى الاتهامات التي اتهم بها المتظاهرون والتي وصل بعضها حدّ التسقيط الأخلاقي واتهامهم بالعمالة لدول إقليمية وعالمية، وأنهم ينفذون أجنادات خارجية لتخريب الوضع القائم في العراق واستبداله بوضع يخدم تلك أجنادات تلك الدول، وشيئاً فشيئاً باتت التظاهرات مقتصرة على العنصر الشبابي الذي وجد فيها المتنفس الوحيد لمعاناته والسبيل الوحيد لتحقيق طموحاته وأحلامه، حتى أصبحت تسمى بتظاهرات الشباب.

لكن انسحاب الفئات العمرية من غير فئة الشباب من التظاهرات ترتبت عليه تداعيات وآثار سلبية أيضاً، لأن وجود كبار السن كان مما يبقي التظاهرات في الإطار السلمي والمسيطر عليه، ففئة الشباب غالباً ما تستمع لهم وتنفذ نصائحهم وإرشاداتهم، وقد جرب كاتب هذه السطور ذلك بنفسه في تظاهرات عدة شارك فيها، أحدها جرت في الناصرية حاول فيها الشباب قطع جسر النصر الواقع على نهر الفرات والذي يربط جانبي المدينة بعد أن وصلت التظاهرة القادمة من مبنى البلدية إليه، ففي البداية كان هدفهم عبوره إلى الجانب الآخر، لكنهم قرروا قطع الجسر كوسيلة ضغط لإجبار الحكومة على تنفيذ مطالبهم، فتدخل كاتب هذه السطور لمنعهم من ذلك، لكنه قرر الانسحاب بعد أن رأى أن بعض المتظاهرين كان متمتماً برأيه، لكنهم عدلوا عن موقفهم هذا

وقرروا فتح الجسر نزولاً عند طلبه، وهذا ما عدّه نجاحاً كبيراً له، ومن الأمثلة الأخرى تظاهرة جرت في قضاء النصر التابع لمحافظة ذي قار حاول فيها المتظاهرون حرق الإطارات، لكن كاتب هذه السطور نصحهم بتلافي ذلك، فما كان منهم إلا أن قبلوا برأيه مشكورين. كما كان لهذا الانسحاب تداعياته أيضاً على قوة التظاهرات وتأثيرها على الشارع والحكومة.

رابعاً: تفشي فيروس كورونا

في 24 شباط (فبراير) 2020 أعلن العراق عن أول إصابة بمرض كوفيد-19^(*)، وكان المصاب مقيم إيراني يدرس في الحوزة العلمية في النجف الاشراف⁽³⁰⁾. وعلى الرغم من أن العراق لم يشهد إصابات كثيرة في الأسابيع الأولى التي تلت الإعلان عن أول إصابة حصلت فيه، إلا أن الأمور تغيرت بعد ذلك، إذ تزايدت أعداد الإصابات بشكل كبير، ما دعا الدولة إلى إعلان الحظر الشامل الذي

^(*) مرض كورونا أسمه العلمي (COVID-19) هو مرض يسببه فيروس يصيب الجهاز التنفسي للإنسان ويتسم بعدواه الشديدة وأعراضه التي تتراوح بين الخفيفة والمتوسطة والشديدة، كان أول ظهور له في مدينة ووهان الصينية في 1 كانون الأول (ديسمبر) عام 2019، ثم أخذ بالانتشار إلى جميع انحاء العالم مؤدياً إلى إصابة عشرات الملايين من الناس، وتم تسجيل حالات وفيات تخطت الأربع ملايين تقريباً بفعل هذا المرض. يُنظر:

إحصائيات انتشار فيروس كورونا لغاية 19 آب 2021، مجلة أيلاف الإلكترونية على الرابط:

<https://elaph.com/coronavirus-middle-east-arab-world.html> >

⁽³⁰⁾ كورونا تزيد من حدة المحن في عراق اليوم، تقرير منشور على مجلة الإنساني في 15 تشرين الثاني 2020 على الرابط:

[./https://blogs.icrc.org/alinsani/2020/09/15/3987](https://blogs.icrc.org/alinsani/2020/09/15/3987)

قاد إلى اغلاق معظم دوائر الدولة باستثناء الدوائر الصحية، والأمنية، والخدمية، فضلاً عن حظر التجمعات ومنع الانتقال بين المحافظات، فيما أصدرت المرجعية فتوى حرمت فيها إقامة المناسبات بما في ذلك مناسبات الأعراس والعزاء وغيرها⁽³¹⁾.

أثر هذا الحظر في التظاهرات والاعتصامات، حيث أخذت أعداد المعتصمين في الساحات تقل تدريجياً، لكنها لم تتوقف تماماً، ونظراً لأن الإصابات التي طالت المتظاهرين لم تكن كثيرة في النصف الأول من عام 2020، فقد شهد الكثير من المحافظات تظاهرات عدة وإن كانت أعداد المتظاهرين أقل من أعدادهم في الأسابيع الأولى من انطلاقها، لكن كثرة الإصابات ومخاوف الناس من أن تؤدي التظاهرات إلى أنتشار المرض أدت إلى ظهور أصوات تنادي بإيقاف التظاهرات واتهام المتظاهرين بأنهم لا يراعون مخاوف الناس ولا ينصاعون لقرارات الحظر الحكومية أو لفتوى المرجعية، وما إلى ذلك من الاتهامات التي كان بعضها مرتبطاً بمخاوف حقيقية من زيادة تفشي المرض وبعضها الآخر بدوافع سياسية. أعطى ذلك فرصة للحكومة والقوى السياسية للتخلص من ضغط التظاهرات الذي استمر على مدى عام، فكان أول ما حصل إعلان الكثير من المعتصمين عن إنهاء اعتصامهم، لكن هذا لم يمهّد الاعتصام بشكل كامل، إذ أصّر عدد قليل على الاستمرار في التظاهر. أما التظاهرات، فعلى الرغم من أنها لم تنقطع تماماً إلا أن تواتر حصولها بدأ يقل شيئاً فشيئاً، وأخذت المدد الزمنية تزداد بين تظاهرة وأخرى، وقد استغلت بعض الجهات ذلك في شن هجمات على خيم المعتصمين أشهرها ما حصل في الناصرية في 26 كانون الثاني (يناير) 2020 والذي تسبب بحريق التهم معظم الخيم المنصوبة في ساحة الحبوب، لكن إصرار المعتصمين على مواصلة

⁽³¹⁾ عاشوراء في ظل كورونا بين موقف المرجعيات وموقف الجماهير، تقرير

اعتصامهم دفعهم إلى استبدال الخيم بأبنية من البلوك⁽³²⁾. لكن في النهاية أرغم المعتصمون على إنهاء اعتصامهم بعد تشكيل خلية أزمة بأمر من السيد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي برئاسة مستشار الأمن الوطني قاسم الأعرجي وعضوية رئيس جهاز الأمن الوطني عبد الغني الأسدي وقائد شرطة ذي قار عودة سالم⁽³³⁾.

خامساً: نشوء تيارات سياسية منبثقة من متظاهري تشرين

شهدت التظاهرات في مراحلها الأخيرة انسحاب بعض المتظاهرين وتشكيلهم لتيارات سياسية بعد أن أدركوا أن الحكومة وقواها السياسية غير عازمة على الاستجابة لمطالب المتظاهرين سواء أكانت تلك التي تتعلق بالإصلاح السياسي أم تلك التي تعرض مطالب أساسية كالإعمار والخدمات، ومكافحة الفساد، وتغيير مفوضية الانتخابات، ووضع قانون انتخابات جديد، ورأوا أن خير وسيلة يُمكن بواسطتها تحقيق أهداف التظاهرات في التغيير والإصلاح هي بالوصول إلى قبة البرلمان، ومن ثم، المشاركة في تشكيل الحكومة وإصدار القوانين التي تحقق الإصلاح وتضمن تنفيذ ما عرضه المتظاهرون من مطالب وهذا الأمر غير ممكن من دون المشاركة في الانتخابات، وبالطبع لم يتخذ هؤلاء قرارهم هذا فجأة ومن دون دراسة، بل بعد نقاش وحوار شارك فيه عدد كبير من المتظاهرين، إذ أفرزت الحوارات والنقاشات ثلاثة اتجاهات:

(32) بعد حرق الخيام. محتجو الناصرية يبنون غرفا للاعتصام، موقع راديو نوا، 27 كانون الثاني 2020 على الرابط: <https://www.radionawa.com/all-detail.aspx?jimare=17612>

(33) العراق.. هدوء نسبي في الناصرية بعد تشكيل الكاظمي خلية أزمة لضبط الأوضاع، موقع قناة الجزيرة، في 29 تشرين الثاني 2020 على الرابط: <https://n9.cl/sf9ni>

- **الاتجاه الأول:** لا يرى، الذين ذهبوا مع هذا الاتجاه، إمكانية الإصلاح والتغيير سواء أكان بوساطة المشاركة في الانتخابات أو من خلال مواصلة التظاهرات ومقاطعة العملية السياسية، ففي ما يخص المشاركة في الانتخابات ليس هناك، بحسب رأيهم، ما يضمن فوز الكيانات المنبثقة من متظاهري تشرين فيها سواء أكان ذلك بسبب التزوير الذي يحتمل حصوله من جهات تملك المال والنفوذ أم بسبب التأثير الديني العشائري الذي قد يدفع إلى بقاء الوجوه والكيانات القديمة نفسها، أما فيما يخص مواصلة التظاهرات فلم يعد هؤلاء واثقين من قدرتها على التغيير بوجود قوى مستعدة للقيام بأي شيء من أجل الحفاظ على نفوذها ومكاسبها.
- **الاتجاه الثاني:** يرفض هذا الاتجاه المشاركة في الانتخابات رفضاً قاطعاً، لعدم ثقتهم بالقوى السياسية وبزهاة الانتخابات، ويرون أن خير وسيلة لتحقيق المطالب هي استمرار التظاهرات وزيادة تيرتها، ومن هؤلاء من يرى أن نجاحها يتطلب تصعيداً في خطابها ووسائلها، لأن من دون ذلك لن تكون التظاهرات مجدية ومؤثرة، بينما يرى آخرون ومنهم كاتب هذه السطور أن التظاهرات السلمية هي الوسيلة الأفضل للوصول إلى الأهداف التي نشدها المتظاهرون شريطة أن تكون منظمة ومنضبطة وتشارك بها فئات مختلفة من الناس بما في ذلك الاتحادات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها.

- **الاتجاه الثالث:** يؤيد هذه الاتجاه المشاركة في الانتخابات بوصفها الوسيلة الصحيحة لتحقيق الأهداف وضمن تنفيذ المطالب المشروعة للمتظاهرين شريطة ان تدعم بضمانات حكومية ودولية تضمن نزاهة الانتخابات وحماية المشاركين فيها. تعرض متبني هذا الخيار لحملة تسقيط واسعة من بعض المتظاهرين باتهامهم باستغلال تضحيات الشهداء أو أنهم استخدموا التظاهرات وسيلة للتسلق السياسي والوصول إلى البرلمان والحكومة وما إلى ذلك، وقد يكون بعض المشاركين في حملة التسقيط هذه جزءاً من الحملة التي تقوم بها كتل قديمة لتقليل تفاعل الناس مع الكتل الجديدة المنافسة لها، وهذا مما قد يؤدي إلى تقليل حظوظ الكتل المنبثقة عن تشرين في ضمن المقاعد الكافية التي تتيح لها فرض مطالب التظاهرات التي شاركت من أجلها في الانتخابات.

ماذا حققت انتفاضة تشرين؟

هناك أمور كثيرة حققتها انتفاضة تشرين عدا أسقاط حكومة السيد عادل عبد المهدي وتغيير قانون ومفوضية الانتخابات منها:

أولاً: تقوية روح المواطنة والولاء للعراق

تعمل الدول على تقوية روح المواطنة والولاء للبلد في نفوس أبنائها، لما لذلك من أهمية في رص الصفوف وتدعيم الجبهة الداخلية وإبعاد البلد عن التدخلات الخارجية، لكن هذا الأمر لم يلق اهتماماً كبيراً في عراق ما بعد 2003، على الرغم من الحاجة الماسة له كون العراق خرج للتو من حرب مدمرة وخضع لاحتلال أجنبي، وهو في طور تأسيس دولته الجديدة التي تتطلب تركيزاً على مفهوم المواطنة وترسيخها وتدعيمها، وهذا ما يمكن ربطه بأسباب عدة من بينها: وجود رغبة أمريكية في تدعيم الحضور السياسي للمكونات العراقية تحت شعار ضمان حق الجميع في المشاركة في القرار السياسي، وعدم تمكين جهة أو طرف ما من احتكار هذا القرار لوحده، لكن من الواضح أن الهدف الأساس من ذلك هو لكي يكون بمقدور الحكومة الأمريكية فرض أرائها على هذه المكونات التي سيحتاج بعضها للدعم الأمريكي في الأوقات التي تنشب فيها النزاعات والصراعات، أو في حال اختلال التوازن السياسي وأنفرط عقد الشراكة السياسية لسبب من الأسباب.

إن وجود كتل سياسية ذات مضمون قومي أو ديني أو طائفي يُعد أيضاً من الأسباب التي أسهمت في تقوية الروح المكوناتية وإضعاف الرابطة الوطنية، لأن هذه الأحزاب بحاجة إلى تحديد الساحات التي يُمكنها العمل فيها وتمييز الجمهور الذي يمكنه أن يتقبل فكرها ودعايتها، ومن أجل ذلك عملت على وضع مواد في الدستور تركز على إبراز نسيج العراق المكوناتي تحت شعار الاعتراف بوجود المكونات التي يتكون منها المجتمع العراقي لقطع

الطريق على من يريد تغييبها وهضم حقوقها، ولكي يكون لكل قومية أو دين أو طائفة حضور في الساحة السياسية جرى العمل بنظام المحاصصة في تحديد التمثيل البرلماني وتوزيع المناصب والحقائب الوزارية لكل طرف، وقد بقيت القوى السياسية متمسكة بهذا النظام على الرغم مما خلفه من أثر في إعاقة إصدار قرارات مهمة وتسببه في ترهل النظام السياسي وانتشار الفساد والمحسوبية.

على الرغم من أن انتفاضة تشرين لم تستطع إنهاء نظام المحاصصة السياسية الذي يتطلب أنهاؤه أجماعاً شعبياً وسياسياً يشمل جميع المحافظات العراقية، إلا أنها سلطت الضوء على سوء هذا النظام ورفض شريحة كبيرة من العراقيين له، وقد كان بالإمكان الاستفادة من الانتفاضة في فتح باب الحوار والتفاوض لوضع أسس نظام يمكنه أن يضمن حقوق جميع العراقيين من دون الحاجة إلى تبني نظام أثبت التجربة السياسية العراقية فشله الذريع في تحقيق الاستقرار للبلد وضمن العدالة في توزيع الحقوق بين المحافظات العراقية على الرغم من تمثيله الجيد للمكونات، ومن ثم تسليط الضوء على حاجة العراق لنظام يمكنه أن يضمن الأثنين معاً، أي حاجة المكونات لكي يكون لها تمثيل حقيقي في البرلمان والحكومة وفي الوقت نفسه تدعيم المشتركات وتقوية الوحدة الوطنية.

وعلى الرغم من أن المطالب التي قدمها المتظاهرون في أثناء التظاهرات ليست جميعها تنشد أموراً تخص جميع العراقيين، بل أمور تخص محافظات معينة كمطلب أعمار الجنوب إلا أن هذا الأمر لا يخل بالأهمية الوطنية للتظاهرات، فإعمار الجنوب الذي تقبع محافظات في ذيل ترتيب محافظات العراق من ناحية الإعمار والخدمات يصب أيضاً في خدمة العراق ككل، فمحافظات الجنوب محافظات عراقية والمطالبة بإعمارها- أسوة بالمحافظات الأخرى-

تصب في مصلحة جميع العراقيين لأن العراق ملك الجميع والجميع لهم حقوق فيه من دون تمييز.

ثانياً: صعود مكانة الشباب وبروز إمكاناتهم

على الرغم من أن الشباب كانوا يشكلون عنصراً مهماً في معظم الثورات والانتفاضات التي شهدتها كثير من بلدان العالم إلا أن إسهامهم في انتفاضة تشرين كان أكبر بكثير من إسهام نظرائهم في تلك الثورات والانتفاضات، وعلى الرغم من عدم وجود تقديرات تحدد نسبة هذه المشاركة في التظاهرات العراقية بيد أن من الملاحظ أنها في المعدل في تاريخ العراق⁽³⁴⁾. ويُشير ذلك إلى حيوية الشباب العراقي وشجاعتهم وشعورهم بالمسؤولية تجاه بلدهم وأبناء شعبهم، فضلاً عن شعورهم بالغبن لتهميشهم وتجاهل حقوقهم.

أدت مشاركة الشباب الكبيرة في التظاهرات إلى أن تحمل التظاهرات طابعاً شبابياً، سواء أكان ذلك بديمومة حراكها الذي جعل البلد يغلي بالتظاهرات والاعتصامات أو بأساليب الاحتجاج التي لم تكن في انتفاضة تشرين شبيهة بأساليب الاحتجاج القديمة، إذ كان الشباب هم من يحركون التظاهرات ويسرون في مقدمتها وينادون بشعاراتها غير عابئين بما يتعرضون له من مخاطر، ومع ذلك لم يكونوا يتحركون بعشوائية بل بنظام وتنظيم عالٍ مستفيدين من نصائح وتوجيه بعض المشاركين في التظاهرات من كبار السن، وهذا أمر يحسب للشباب ويدل على أدراكهم لأهمية الخبرة في التعاطي مع أمر مهم كالتظاهرات، وعلى إثر ذلك، أصبحت للشباب مكانة كبيرة في الشارع العراقي وفي نظرة القوى السياسية لدورهم وتأثيرهم في مسار الأحداث، ومن ثم، فقد أصبح

(34) يُنظر: انتفاضة تشرين في العراق: من المتاريس إلى صناديق الاقتراع، تقرير

الشرق الأوسط رقم (223)، صادر عن مؤسسة مجموعة الأزمات الدولية

(ICG)، 26 تموز 2021.

الجميع يأخذ نشاطهم بعين الاعتبار، وتجلى ذلك في القرارات التي أصدرتها الحكومة السابقة للحد من التظاهرات والتخفيف من وتيرتها، وهي قرارات استهدف جلها فئة الشباب وذلك بتعيين كثير منهم بصفة محاضرين ومنح العاطلين منهم منحة دعم، ومع ذلك وعلى الرغم من أن هذا يعد مكسباً مهماً للشباب العاطل سواء من الخريجين أم غيرهم، إلا أن كثير من الشباب لم تنطلي عليهم هذا الخدعة التي كان الهدف منها إنهاء التظاهرات أو أضعافها، وإلا أين كانت الحكومة عنهم؟ ولماذا أدركوا معاناة الشباب فجأة؟ أليس هذا من نتاج تظاهراتهم التي أثبت بشكل لا لبس فيه أن الحقوق تؤخذ ولا تعطى؟ وأن ما حصدوه هو نتاج جهدهم ومثابرتهم في التظاهرات، وهذا ما شجعهم على الاستمرار في التظاهر إلى أن تستجيب الحكومة وقواها السياسية لجميع المطالب المشروعة المقدمة من قبل المتظاهرين وليس بعضها فقط.

وبناءً على ما قدمه الشباب من إسهام كبير في هذه التظاهرات، أصبحت الأخيرة تسمى، من قبل وسائل إعلام مختلفة المحلية، وعربية، وعالمية، بانتفاضة أو ثورة الشباب، ومن ثم فإن هذا يعد أهم دليل على دور الشباب فيها.

ثالثاً: إدراك أهمية الإصلاح السياسي

لم يكن مطلب إصلاح العملية السياسية مطلباً جديداً؛ بل مطلب رافق العملية السياسية من بداية نشأتها عام 2003 وإلى الآن، إذ جرت المطالبة به في تظاهرات عدة سبقت تظاهرات تشرين، ونظمت لها حملات مختلفة، فضلاً عما تم إطلاقه عبر وسائل الإعلام من دعوات تدعو لهذا الأمر، سواء أكان من قبل أفراد معارضين للعملية السياسية أو منتمين لها، لكن للأسف لم تلقى هذه الدعوات آذاناً صاغية من الجهات السياسية، سواء أكان لصعوبة تنفيذها أم للخشية من خسارة المغانم والمكاسب التي تم الحصول عليها بفضل هذه العملية السياسية.

أما سبب الاهتمام بهذا المطلب، فيعود إلى أن كثيراً من المشكلات التي يعاني منها البلد ناتجة من النظام السياسي الذي تم تشكيله في العراق بعد عام 2003 من دون مراعاة لأوضاع العراق وظروفه وأحواله، ومن ثم، فإن الاستجابة لمطلب التغيير في العملية السياسية من قبل القوى السياسية سيؤدي إلى تغييرات ايجابية كبيرة في أوضاع البلد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وسيضمن إنهاء كثير من الأزمات التي ألقت بظلالها على واقع البلاد وحياة الأفراد.

لقد أثبتت التظاهرات أن الإصلاح السياسي أمر لا بد منه، ليس لأنه كان مطلباً من مطالب التظاهرات فقط، بل ولحاجة البلاد إليه بعد أن اثبتت التجربة أن النظام السياسي الذي تم تأسيسه في العراق بعد عام 2003 لا يملك مقومات البقاء، فضلاً عن كونه غير ملائم لواقع العراق الاجتماعي والحضاري والثقافي، فلا يمكن للمحاصصة أن تؤسس نظاماً سياسياً متيناً تقود إلى بلد مستقر، بل على النقيض من ذلك هي عامل من عوامل عدم الاستقرار وأحد أسباب الفشل السياسي الذي يعيشه البلد منذ تم اتخاذها عرفاً سياسياً وإلى الآن. ومن ثم، حتى لو لم تتمكن التظاهرات من فرض هذا المطلب فإنه يبقى مهماً، لذا على القوى السياسية بمختلف انتماءاتها أن تبادر إلى الإصلاح السياسي، ليس فقط لمنع انطلاق تظاهرات على شاكلة تظاهرات تشرين، بل ولحل المشكلات التي يعاني منها البلد ومنع حصول أزمات وهزات سياسية.

رابعاً: زيادة الاهتمام بملف الإعمار والخدمات

على الرغم من أن مطلب الأعمار والخدمات كان من المطالب المهمة في معظم التظاهرات التي شهدتها العراق قبل تظاهرات تشرين، إلا ما ميز تظاهرات تشرين أنها نجحت في إجبار السلطة على الإقرار بتقصيرها في هذا الشأن، والتصريح بأنها سوف تولي هذا الملف اهتماماً خاصاً. فالتظاهرات وأن كان لها أسباب عدة، إلا أن السبب الرئيس في انطلاقها وأوسعها نابع من وجود تقصير في التعاطي مع ملف الأعمار والخدمات، فغالباً ما تتباهى الحكومات بمنجزاتها في هذا الملف وتعددها شهادة نجاح لها في المسؤولية الملقاة على عاتقها، فلو كانت الحكومة العراقية وقواها السياسية تملك ما تتباهى به في هذا الملف لأصبح ذلك بمثابة شهادة نجاح لها وتأكيداً لكفاءتها في إدارة البلد، مما يدعم موقفها في مواجهة التظاهرات التي سيكون تأثيرها في الرأي العام أقل بكثير من تأثيرها الحالي. لذا من المؤمل أن تغير الحكومات القادمة سياستها في هذا الشأن، وأن تقوم بالتركيز على ملف الأعمار والخدمات حتى تتلافى ما واجهته الحكومات السابقة من انتقادات واتهامات بالفشل والتقصير، فهذا الملف هو الوحيد الذي يمكنه أن يغطي على قصورها في الملفات الأخرى، وهو ما سيدعم موقفها في أي مواجهة تتعرض لها سواء أكان على المستوى السياسي أم الشعبي.

لكن هذا لا يعني أننا لسنا بحاجة بعد الآن إلى الاستمرار بالمطالبة بالأعمار والخدمات، فحتى لو أدركت الحكومة تقصيرها في هذا الشأن لا بد أن نواصل المطالبة ومن دون ملل أو كلل، فهناك أمران يدعواننا إلى الاستمرار في المطالبة، الأول إشعار من بيده القرار أن هناك من يطالب بحقوقه حتى لا يتهاون في تلبيةها، والثاني تشجيع الناس على المطالبة بحقوقها، لأن السكوت قد يشجع المسؤول على إهمالها وغض الطرف عنها، فبالمطالبة وحدها نضمن حقوقنا ونفرض مطالبنا.

خامساً: نشوء تيارات سياسية جديدة مصدرها الحراك الاحتجاجي

ومن الأمور التي يمكن عدّها من المكاسب التي حققتها التظاهرات: نشوء تيارات سياسية جديدة، ومنافستها للقوى السياسية التقليدية في الحصول على المقاعد في مجلس النواب والمناصب السياسية، على الرغم من أن العديد من القوى التي انبثقت عن تشرين كان من ضمن مبادئها عدم تسنم أي منصب وأن هدفهم المعارضة ومراقبة الحكومة وتعديل المسار. وهو أمر لم يكن ممكناً لولا التظاهرات، فقد كانت الساحة السياسية محتكرة لقوى معينة لأكثر من سبعة عشر سنة. حصلت حركة امتداد على (9) مقاعد، وحركة إشراقة كانون على (6) مقاعد⁽³⁵⁾. ما يعني أن مجموع المقاعد التي حازت عليها الحركات المنبثقة من تشرين هي (15) مقعد، وهي مقاعد ليست كافية لتغيير موازين القوى داخل البرلمان لصالح هذه الحركات، ما يعني أن هذه القوى لا تستطيع أن تضغط لفرض المطالب التي دعت إليها التظاهرات والتي باتت بعهدة هذه القوى، وهو ما قد يُشكل إحراجاً لهذه القوى؛ نظراً إلى أنها تعهدت لناخبها بتحقيق مطالبهم التي نادوا بها من خلال الحراك الاحتجاجي، وعلى الرغم من أن الوقت مازال مبكراً للحكم على أداء هذه القوى لدورها في مجلس النواب، إلا أننا نعتقد أن أدائهم لم يرض الكثير من رفاقهم، الذي ترافق مع حملة التسقيط التي شنّها عليهم خصومهم، لا سيما بعد أن نشرت وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي وثيقة موقعة باسم تحالف ضم كل من حركتي امتداد والجيل الجديد، تضمنت مطالب طالب التيار الصدري بتنفيذها مقابل التحالف معه، إذ

⁽³⁵⁾ علاء كولي، قوى الاحتجاج العراقية حققت نتائج لافتة بالانتخابات رغم محدودية المشاركة، تقرير الجزيرة نت، 14 تشرين الأول 2021 على الرابط:

رأى منتقدوها أنها لم تشمل مطالب تخص ذي قار ومحافظات الجنوب الأخرى التي انبثقت حركة امتداد منها، لا سيما مطبّي الإعمار وتطوير الخدمات اللذان يمثلان أهم مطالب متظاهرو هذه المحافظات. بحسب رأينا، أن الوقت لا يزال مبكراً للحكم على أداء هذه القوى، لأن الدورة البرلمانية لم يمض عليها سوى وقت قصير، ومن ثم، يُمكن لهذه القوى تحسين أدائها مع مرور الوقت بعد أن تزداد خبرتها في العمل النيابي.

الخاتمة

يتضح لنا، مما تقدم، لنا إن انتفاضة تشرين هي إحدى أهم الانتفاضات التي شهدتها العراق طوال تاريخه الطويل، ليس بسبب طولها الذي دام أكثر من عام فقط، بل ولضخامتها وتنوع أساليبها أيضاً، إذ لم يقتصر الأمر على التظاهر فحسب، بل الاعتصام والدعم بوساطة المقالات والمنشورات، فضلاً عن مشاركة جماهير واسعة من محافظات الوسط والجنوب، ومن فئة عمرية مختلفة من الجنسين.

كانت معظم الشعارات المرفوعة شعارات وطنية إصلاحية داعمة لبقاء النظام الديمقراطي، لكن مع الدعوة إلى تغيير بنيتها وأركانها ليغدو أكثر قدرة على ضمان السلام والاستقرار في البلد الذي تشوبه الفوضى، وتقوية سلطة مؤسسات الدولة ودعم عملها وضمان استقلالها، وحتى يكون معبراً عن حاجات المجتمع، وقادراً على حلّ مشاكله وإنهاء معاناته من الفساد وسوء الخدمات وقلة الإعمار وما إلى ذلك. ونظراً لشدتها وامتدادها على عدة محافظات، فقد أصبحت مثار اهتمام عدد من الدول والمنظمات الدولية والحقوقية، التي سارع كثير منها إلى إصدار البيانات التي تدعم مطالب الانتفاضة، خاصة مطالب الإصلاح السياسي ومكافحة الفساد والتركيز على جانب الأعمار والخدمات، مع الدعوة إلى تجنب العنف، ومطالبة الحكومة بسماع مطالب المتظاهرين، إذ كان لبعثة الأمم المتحدة في العراق الجزء الأكبر من هذه البيانات، فضلاً عن منظمة حقوق الإنسان والعتفو الدولية وغيرها.

حظيت الانتفاضة أيضاً باهتمام إعلامي كبير على الرغم من محاولة بعض وسائل الإعلام تجيير أخبار الانتفاضة لصالح أهدافها، أما وسائل الإعلام التي تعود إلى جهات حكومية أو جهات حزبية مشاركة في الحكومة، فقد حاولت تجاهل أخبار الانتفاضة والتركيز فقط على ما كان يقوم به المندسين في التظاهرات من حرق وقطع للطرق بهدف تشويهاها وحرفها عن مسارها، أما المواقع

والصفحات التي تعود إلى جهات وشخصيات من المشاركين في تظاهرات تشرين، فيمكن القول أن كثير منها قد خدمت أهداف التظاهرات في التعريف بأهدافها وعرض مطالبها وتغطية أنشطتها. أما التضحيات الكبيرة التي قدمها المتظاهرين، فقدت أثبتت شجاعة المتظاهرين وثباتهم على المبدأ وإصرارهم على تحقيق أهدافهم ومطالبهم المشروعة، إذ قدرت أعداد الشهداء بالمئات، فضلاً عن الجرحى والمعتقلين والمفقودين، حتى يُمكن القول أن أعداد شهداء هذه الانتفاضة أكثر بكثير من شهداء كل انتفاضات العراق عبر تاريخه المعاصر، باستثناء الانتفاضة الشعبانية في آذار (آذار) 1991، التي لا يعرف على وجه الدقة أعداد شهدائها الذين دفن أغلبهم في مقابر جماعية.

ملاحق وصور



مقال : لماذا التلكؤ في إعمار محافظات الجنوب ؟

الدكتور ياسم محمد حبيب

شأى مفرح أن نرى الإعمار يجري على قدم وساق في كثير من مناطق العراق، فقد أفرحتنا كثيرا الأخبار التي نقلها لى جنود جاؤوا من وحداتهم العسكرية في محافظتي الأنبار وصلاح الدين عن مستوى الإعمار في مدن ومناطق هاتين المحافظتين، فهنا أخبار تتلخ الصدر وتجعلنا نشعر بأن عهدا جديدا قد حل وأن أيام الخراب والويلات مولية إلى غير رجعة، ما يجعلنا نتفاعل ونحلم بعد أفضل لجميع العراقيين بعد ان يتراجع الإرهاب وينحسر الخراب الذي أمسك بخناقنا في المدة العاضية .

فمما لا شك فيه أن نجاح هاتين المحافظتين العراقيتين اللتين في تخطي عتبة الدمار والفوضى والتحول إلى ميدانين كبيرين للبناء والإعمار لهو نجاح لجميع العراقيين من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ومن أقصى الأشرق إلى أقصى الغرب، ليس لكونهما محافظتين عراقيتين نفرح لتطورهما وازدهار مجتمعهما وحسب بل ولكونهما يمثلان الأمل نحن أبناء المحافظات الأخرى في أن نسير مسارهما ونحذو حذوها، فتتحول من التفرج على إنجازات أخواننا إلى معاينة خطواتهم والهدوء بهم، لننظر إلى الأسباب التي تجعلنا متأخرين عنهم وعن إخواننا في محافظات كردستان الذين سبقوا الجميع في رحلة البناء، فإذا كان السبب فينا نحن أبناء هذه المحافظات فلنكن على قدر المسئولية في تجاوز ذلك، وإن كان السبب في نوابنا ومسؤولينا الحكوميين والمحليين فلنعمل على مواجهة ذلك، ورفع أصواتنا في المطالبة بإعمار مناطقنا، لأن صمتنا هو هدر للوقت وقبول بالفتات الذي يلقى لنا من الموائد الكبيرة، فالجنوب المضحي يستحق أكثر من ذلك بكثير، فهو جزء مهم من هذا البلد الكريم، ومن حقه ان يحظى بما يستحق إعمارا وازدهارا، وإلا فإن السكوت يعني القبول بما نحن فيه من الإهمال والكران وتجاهل ما تحتاجه محافظتنا الفقيرة العدمية من بنى تحتية وخدمات وتطوير قطاعات الصناعة والإراعة والتعليم والصحة وإشغال للعاطلين وتحسين لمستويات المعيشة، فهذا حق لا مناص منه ولا يجب أن نهمله أبدا، فصوتنا الهادر المدوي هو من سيعطينا الأرجحية ويمنحنا الأمل في تخطي ما تعانيه مناطقنا من الإهمال، وإلا لن يلتفت إلينا أحد وسنبقى مجرد منطقة متأخرة تعيش على تراث الماضي وأمجاد أسلافنا في سومر وأكد بلا حاضر أو مستقبل، وهذا ما لا يجب أن نرتضيه أو نقبل به.

لذا لبد ان تكون لنا وقفة قوية للوقوف على أسباب تلكؤ الإعمار في مناطقنا التي عمها الهدوء مدة طويلة ولم تعان من عاتته محافظات أخرى من الإرهاب والصراعات، مفهرفة الأسباب كقيلة في إيجادنا للحلول التي تمنحنا الأمل في تخطي عتبة اللا إعمار أو حتا الإعمار المحدود والبطيء الذي قد يطلقه بعضهم على حالنا، وإلا سنبقى ندور في حلقة مفرغة ومناهة كبيرة لا تعرف نهايتها ولا تتلمس أفاقها أبدا .
حياي على المطالبة بإعمار مناطقنا .

مقال منشور في جريدة الصباح العدد (4597) في 5 آب 2019
تضمن أول دعوة للتظاهر للمطالبة بالإعمار والخدمات.

الأربعاء، 25 سبتمبر 2019

آن آوان المطالبة بالحقوق

باسم محمد حبيب

كنت قد تناولت في مقالاتي السابقة معاناة أبناء الجنوب في ظل تجاهل الحكومات لحقوقهم وإهمالها لمطالبهم ، وقلت : أن المحافظات الجنوبية ورغم مرور خمسة عشر سنة على التغيير ورغم ما قدمته من تضحيات من أجل العراق

مازالت أقل المحافظات إعمارا وأكثرها نقصا في الخدمات ، ما يعني ان هناك تجاهلا تاما من قبل المسؤولين في الدولة لحاجات هذه المحافظات وما يجب فعله لتغيير واقعها وتحسين ظروف سكانها ، ومن ثم لم يبقى أمام أبناء هذه المحافظات إلا رفع الصوت عاليا للمطالبة بحقوقها . وردا على أحد الأصدقاء الذي شكك في إمكانية تنفيذ المسؤولين لهذه المطالب أقول : لن نتوقف مطالباتنا عند هذا الحد بل سيعلوا صوتنا في الأيام القادمة ، ليس بالكتابة وحدها بل وبتوقيف الناس بحقوقها ورفع الصوت من خلال التظاهر السلمي ، فمن حقنا على وفق بنود الدستور ومبادئ الديمقراطية القيام بذلك ، وإلا لن يهتم أحد لمعاننا أو يستجيب لمطالبنا وما ضاع حق وراءه مطالب .

منشور يتضمن دعوة إلى التظاهر السلمي من أجل ضمان الأعمار والخدمات نشر في 25 أيلول 2019 على الرابط:

https://basimhabib.blogspot.com/2019/09/blog-post_25.html

انتفاضة تشرين

بين تغيير الواقع السياسي وضمان الحق في الإعمار وتحسين الخدمات



جميع الحقوق محفوظة لـ مركز الرافدين للحوار RCD
لا يجوز النسخ أو إعادة النشر من دون موافقة خطية من المركز

جمهورية العراق - النجف الأشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الإسكان

جمهورية العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية

www.alrafidaincenter.com

info@alrafidaincenter.com

00964782622246

ص.ب. 252

